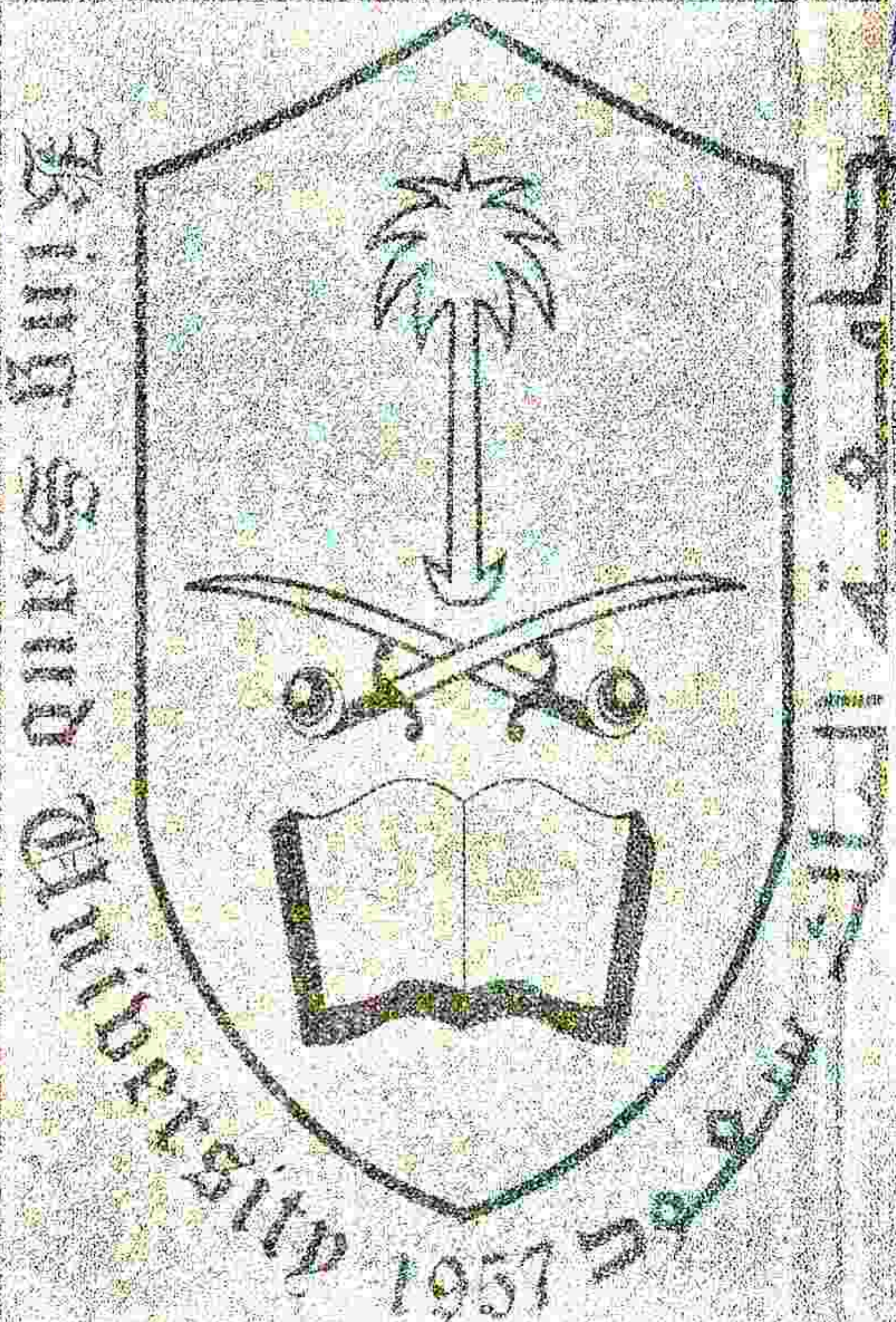


١٤٢٠

نسخة الطلاب

يوسف

الاسم



Copyright © King Saud University

٢١٧

ت . م

تحفة الطلاب نظم الملا، أبي بكر بن محمد -
١٢٧٠ هـ كتب في القرن الرابع عشر الهجري
تقديرًا .

١٨٩ ص ١١١ ٢٤ x ١٧ سم

١٤٣٠

نسخة جيدة حديثة، خطها نسخ حسن

معجم المؤلفين ٣ : ٧٥

١ - المذهب الحنفي، فقد المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - منظومة
تحفة الطلاب



ف ٢٥٤٢
١٣٩٩/٢/١٩

مكتبة جامعة الكويت - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **تفسير الطبري** الرقم **١٩٣٠**

اسم المؤلف **ابو جعفر محمد بن جرير الطبري**

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **٩٥** جلد من **١٤٤٤**

ملاحظات **فقده حنفي** رقم **٢٤٧**

١٠٢

في هذا الفصل الذي هو رابعه
 المناهج التي يتبعها المؤلف

هذه المنظومة اللطيفة من نظم العلامة الخافي
 بالشيخ الشيخ الى بكر بن محمد الملا
 الاخصائي الخفي الشهير بالراعي

المسمى بتحفة الطالب

غفر الله

والله

هذا الكتاب المطبوع في مدينة الكويت في شهر ربيع الثاني سنة 1375
 بحمد الله تعالى

عند طبع هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

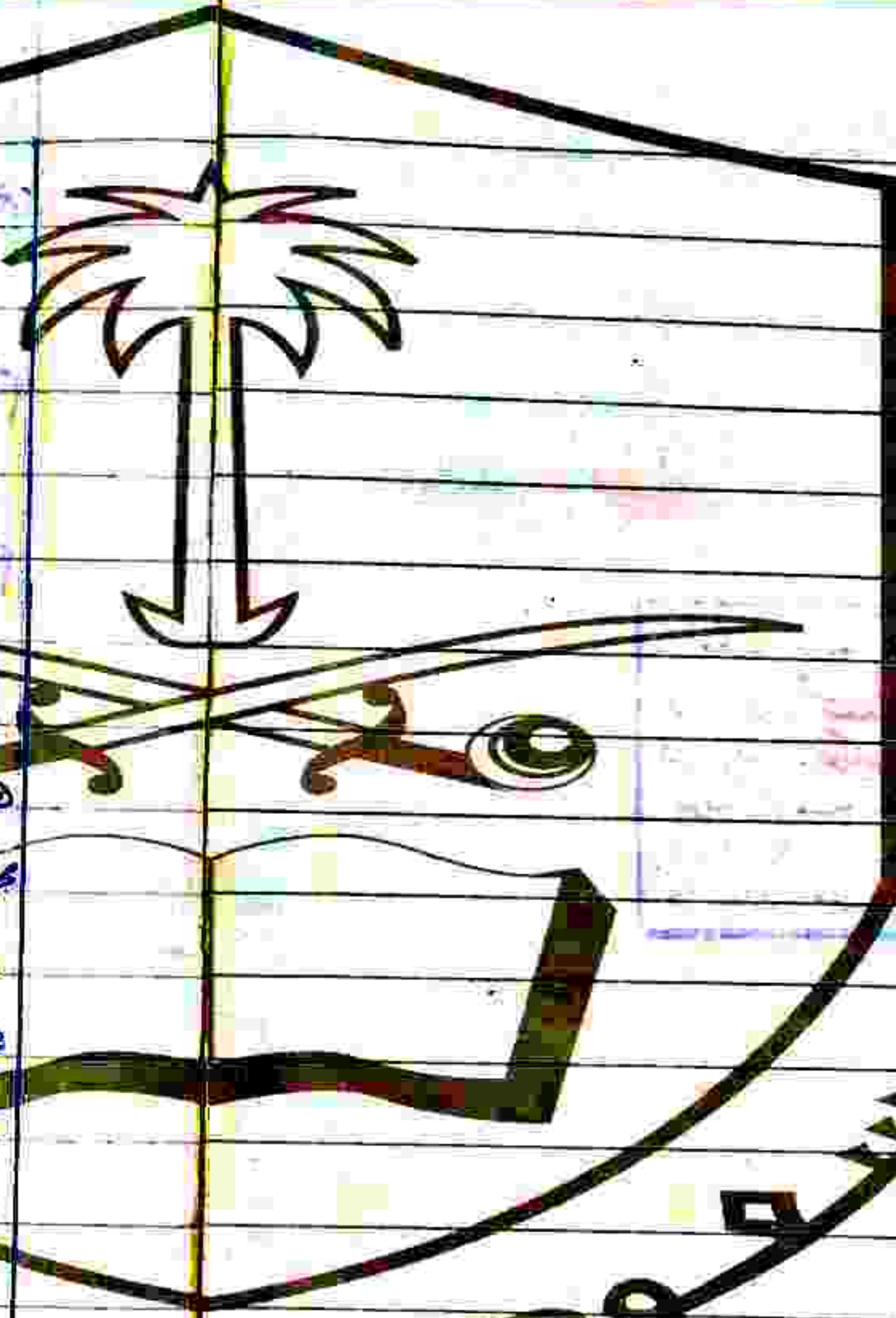
في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375

في طبعه هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة 1375



1957

ing Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد قسمها فالدن خير الخلق من اولي النعم
احمدنا من بالاكرام بركة الايمان والاسلام
ثم الصلاة والسلام على النبي سيد الانام
محمد المبعوث بالدلائل والله وصحبه الافاضل
وبعد فالعام ربيع القبة واهله الاعلون في المنزلة
لا سيما الفقه فان منه ما لا يغني لكل شخص عنه
وهذه ارجوزة فيه على مذهب من قد حار فضله ولا
اي خيفة الامام الكمال ضمنها جواهر المسائل
لمخلص الماتع الباقى متجبا لما عليه الفتوى
ختصر انظم السراج الفاضل نجل على ابن موسى المال

حذوت

(١٢)

حفظت منه ما يكون نادرا واكثر الخلاف والمكررا
لما رايت من قصور الهمم عن ذكر ما يورث السامع
وبما غيرت بعض النظر بما هو الاحسن عند الخلف
اوردت فليتناها مسائل مهمة عن فكرها قد غفلا
سميتها بتخفة الطلاب والتمهيد الى الصواب
أسأل الله التوفيق للاخلاص فيها مع العزيمة والخلاص

كتاب الطهارة

ركن الوضوء غسل وجهه واليدين ومسح راسه مع غسل القدمين
والكعب والرفق ايضا والوضوء ومسح راسه منه يفرض
والسفن ابتداءه بالبسملة وغسله الكفين والنية له

كذا السؤال مع غسل للضم والآنف والمسح لرأسه ثم
 مع اذنيه مرة بمائه والغسل بالتشيت فاعفائه
 وكذلك ترتيبه مع الولا وذلك لكل عضو غسلا
 وسن في الحجية والاصابع تخليهن لاتباع الشارع
 ويستحب البدن باليمن في اعضائه ومسح جيد فافيه
 ويكره التقير والاسقيفيه فناد على الثلاث بيقفيه
 كذا استعانة كلام الناس أما الدعاء فانه من بلن
 وينقض الوضوء ما قد خرجا من السبيلين سوى ما اختلجا
 وكل قيع أو دم منه جرى في موضع ليس أن يطهرا
 والقي ملا الفم ذافي المظم والماء والمرة لافي البلغم
 والنوم لافي هيئة التملين والسكر والافتام مع الجنون

أو قهقهة البالغ في الصلاة ذات الركوع حالة اليقظات

فصل في الغسل

أركانه التشيق والتضمين وغسل باقي جسمه يفترض
 وسن أن يغسل أوايده وفرجه مع نجس أن وجدته
 ثم الوضوء ثم فيض الماء مثلثا الحمله الاعضاء
 وما على المرأة نقض شعرها إلى بلوغ الماء اصل شعرها
 ويلزم الغسل من الاثناء عن شهوة اليقظة والكراء
 وغيبه الكثرة في سبيل حي على الفاعل والمفعول
 ودم حيض ونفاس انقطع لا باحتلام دون انزال وقع
 وسن للجمحة والجد وفي أحلامه مع عرفات الموقف

باب المياه

ويرفع الاحداث ماء المطر والبئر والعين وماء البحر
 لا الذي استعمل في الطهارة من حدث أو نية لقربه
 ولا بماء غيره قد غلبه من جامد أو مانع كالاشربة
 ولا بماء قاهر من شجر أو تمر بنفسه في الاظهر
 وان تقع نجاسة في الجاري ولم تبين فالطهر باق جاري
 ومثله الوقوع في كثير كالعشر في العشر على التقدير
 أما الوقوع في القليل الرائد ينحسر مطلقا لا تردد
 وموت ما لادم فيه يجري في الماء غير سالب للطهر
 كذلك ما يعيش فيه لو هلك كضفدع وشرطان وسمك

فصل في البئر

وتنزع

وتنزع البئر بموت آدمي أو موت شاة أو قليل من دم
 أو بانتفاح الدموي ولو صغر ولا يضر الروث إلا أن كثرت
 عشرين دلوا أو ثلاثين انزعج بموت خوفاء يذا الحكن
 وفي زها الدجاج أربعون من الدلائل شاء أو ستونا
 والبئر ان كانت معينا نزعوا مقدما ما فيها من المانض
 والفايق قبل الانتفاح أن بدا في البئر فالماء ليوم فسا
 وان يكن مستغنا فقد فسد من ثلاثة مضت من العدد
 فليقف من صلي من لا حدتها أيضا ومن طهر منها خبثا
 عند امامنا وصاحياه لا عود قبل العلم أو جبه

فصل في السور

وعرق لكل حي معتبر بسورة الاحزاب للآثر

لشعبة نفخة
 الصفف هكذا
 وموت خوفاء يذا
 عشرين من الدلائل
 أو ثلاثون ثم اصلحها
 في صلب

لشعبة نفخة
 الصفف هكذا
 وموت خوفاء يذا
 عشرين من الدلائل
 أو ثلاثون ثم اصلحها
 في صلب

1957

S

فالظاهر الظهور سور الأذى وسور ما كره اللحم فأعلم
 وسور سكان البيوت يكره كناية وحيّة وهرة
 وكالدجاجان المسيجات كذا سباع الطير كالبراة
 وسور طبع مع خفيين خمس كذا سباع البر كالنّب فوس
 والبخل والعمارة سورهما شك من استعمله بقما

باب التيمم

يجوز للعجز عن استعمال ما كبره ميلا وخوف ظما
 أو مرض أو خيفة الأعداء أو عدم الآلة لا يستقل
 بظاهر الأرض بضربتين مستويا للوجه واليدين
 لكنما النية فيه تجب ويكفي بالضربتين الجنب

ونقشه بالناس أفضان للوضوء وقاروه الماء لديه تعرض
 ولم يجز لخوف فوف وقت بل فوف عيّد وصلاة ميت
 وجاز بالفرد من التيمم صلاة نفل وفروض فأعلم
 تأخير رأيي المأخوذ وقتها وطلب ممدأ غلوة يجب
 أن يكون فربه كذا شراء بثمن الثقل لمن حواه

باب المسح على الخمار

يصح للمقيم والمسافر من حدث الأصغر دون الأكبر
 يوم أو ليلة لأرباب الحضر ويمسح الثلاث أصحاب السفر
 لكن عقيب الحدث ابتداءها ومثل تلك الساعة انتهائها
 وشرطه أن كان مشى فيها والستر للرجلين مع كعيهما

والفرض مسح ظاهر الحفين
 قدر ثلاث اصابع الكعفين
 وان يكن في الخنق قاسع
 قدر اصابع ثلاث يمسح
 من اصغر الرجل وينتفضض
 ينتفضضه وتنع خف يعرض
 مع انتضاء مدة والحاضر
 لو قبل مدة ليس افر
 يتمها ثلاثة في سركته
 والعكس فيه يومه ليلة
 والمسح كالغسل على البيرة
 بالانوقت وطهر شدت
 ولا يضره سقوط حصلا
 من غير روي به بل لا

باب الحيض

اكثره عشر ثلاث الاقل
 ونقص ذا وزيد ذلك يطل
 لانه استحاضة والصفره
 في وقته حيض كذا كالدبره
 فان تعدى الدم فوق العشر
 كمادة الطهر وحيض تجري

ومن تكن ليست بهذا عادته
 فالحشر في الشهر بلا زياده
 ولا يجوز وطئها اذا انقطع
 لدونها غير غسل قد وقع
 وان يكن لعشر انقطاع
 يجوز قبل غسلها الجماع
 واربعون اكثر النفاس
 وليس الاقل من مقياس
 والدم ان جاوز اربعين
 ردت الى عادتها يقينا
 بين الدمين الطهر ولو تخللا
 في الوقت حيض ونفاس واعتلا
 ثم اقل الطهر نصف شهر
 وليس في اكثره من حصر
 الا اذا احتج لنصف العاده
 فالطهر شهران بلا زياده
 وبالحيض والنفاس يحرم
 قولان زوج وطواق واعلم
 كذا الصلاة والصيام والنقا
 لا الصلاة بل الصوم فرضا
 دغول مسجد ومس آية
 ومثاها يحرم من تلاوة

اصلي بانه اصفحا
في رتبة حكمنا
في كتاب ما ذكرناه من
في كتاب ما ذكرناه من

وما ذكرنا من نجاسة حرام في جماع زوجه مع الصيام
والحدث الاصغر يمنع الطواف مع الصلاة المني الانفلاق
دم استخاضة كدم حيض اما لا يمنع الصلاة والصيام
والستحاضات واصل العذر في كل وقت جدد الطهر
والعذرا استمر وقتا ووجد في كل وقت بعضه فان فقد
وقتا تماما عام انقضائه او ضا د ر ابتداءه انقضائه

باب الانجاس

يطهر بالماء والمستعمل وكل مانع قوي العمل
والدلك طهر الخف في البري والفرك لليابس من مني
والمسح لليف والمرأة واللبس للأرض لدى الصلاة
وليس يعني فرق قد الدم من نجس مغاط مثل الدم

ودون



ودون ربع التوب من نجس قبول ما يؤكل عنه قد نجس
بغسل يمين ثلاث قدرا وطهر ما يست له عين تری
اما زوال الدين فهو طهر واثر يعسر لا يضر
والدبغ طهر اذهب الميتان كذلك المذبوح بالدكاة
الا لادى فللكرامة او جلد خنزير والنجاسة
والشعر والعظم من الانسا ثم من الميتة طاهر ان
ليسن الاستجار بالاحجار والافضل الانتاء بالانار

شوق قال
بفقد في اوتون
قدرا لا طهر له
منه بقوله

في بيان زوال اولي
ويظهر الذنوب بالدكاة

فصل في نجاسة الميتة
لونها الشعر والعظم من الانسا ثم من الميتة طاهر ان
ليسن الاستجار بالاحجار والافضل الانتاء بالانار

وفسله بالماء منها افضل والجمع بين الكل فيه اتم
وان عدت نجاسة مخرجها فان فرض الغسل قد توجه
يكره الاستجار بالسرجين والعظم والطعام واليمين
ويكره الاستقبال للقبلة وعكسه عند قضاء الحاجة

شعنا في
قدور استجار بالموت

OP

كذا تجاه الشمس والقمر أو بطريق أو كعت من

كتاب الصلاة

يدخل وقت الفجر من بياضه إلى طلوع الشمس في أثنائه

ووقت ظهر من زوالها إلى صيرورة الظل لشيء مثلا

واختير مثلا ظل ذلك القدر ثم به يدخل وقت العصر

إلى الغروب وهو وقت المغرب يبقى مع الحمرة ما لم تغرب

وبعد وقت العشاء والوتر يبقى إلى انقلاق ضوء الفجر

وينبغي إسفاره بالنجم كذا كبراد بطهر النجم

للعصر تأخير قيل الصلوة الألعيم فهو فيه يكره

والحكم في الصلوات الخمس والمغرب العاكس ليدن قادر

ذوالوتر في أخرييل يوتر ومن يحاف النوم في الفجر

فصل

من في شرق أو غروب أو شوي صلي صلي عصره فانه غوي

والنفل بعد العصر أيضا يمنع كذا كبراد بعد الصبح حتى تقع

لكن في هذين ليس يمنع صلاحيات أو فطره ويشرع

وليس من بعد طلوع الفجر نقل سوى سنة للأمر

وهكذا قبل صلاة المغرب كراهية النفل ووقت الخطب

باب الأذان

ليس للأشخاص في الجماعة في وقتها أيضا مع الإقامة

وانظروا كلفه سريان سري التي تريد على الأذان

ملتقنا بوجهه ادخلا وان يكون ظاهرا مستقبلا

وإن تفتك صلواتك بحملة أقم وإن حين تقضى الأولى

كذلك في الباقي من قدرته ويكتفي من شأب الأقامة

يكره ترك الصلوات في السفر لا يصل قاض في الحضر

باب شروط الصلاة

شروطها طهارة الأبدان من نجس والثوب والمكان

وستعيرة وقصد قبله ونية لها مع التسمية

وعورة الحرة جسمها الأعم سوى المحيا والأكف والقدم

وعورة الذكور تحت السرة وتنتهي إلى انتهاء الركبة

وعورة الأماء كالذكور ومن دن بالطين والظهور

وفاقد لما ينزل الجسد صلواته لا إعادة فاقبسا

وعادم

وعادم الثوب يصل عاريا والأفضل القعود فيها مريئا

لا يفصل النية عن تحريكه بعمل يبيك من فريضة

والقعود خلف أمره ملو به ينوي صلاة الوقت والتلويح

وقبل الخائف من الجملة والعاجز المريض نحو القدره

وليجتهد عند اشتباه قبلته أذ ليس من يسئله بحضوره

وبعد لو بان الخطا لا يثق أما المصلي فليدرو يفي

أن مشغور وجهان جهلوا حال الاما كجازما قد فعلوا

فصل في أركانها

وركنها القيام مع قراءة في ركعة فرض بقدر آية

ثم الركوع بعد فاسجود وختمها بأخر القعود

لو بدل التكبير بالتعظيم اجزاء كسائر التعظيم

لا بالدعاء في افتتاح الصلاة كقول اللهم فاعفوا له

في الاصل
بالفاسي ارفع ولو تلا بالفاسي اوافق مع عجزه حاز كما اذا سجع

فصل في واجباتها

واجبها قراءة الفاتحة في اولي الفرض وضمة سورة

وهكذا احكام جميع الوتر والفضل حكمه كوتر جري

رعاية الترتيب في المكرر تشهد في اول والاخر

تعديله الا ان كان مع لغة السلام فنون وتروكذ اجزاء الامام

والسر للامام والمنفرد تكبيرة في العيد للرواية

والمتقدم خلف الامام يرفع حال قراءة كما قد اشتهر

فصل

فصل

رفع اليدين من في الحرية من شدة والوضع تحت السدة

كذا التنازع للفقاري بسم الله التامين بالاسرار

تكبيرة نحو الركوع ينشر كفيه فوق ركبتيه فانتعروا

وبسطة الظهر اذ يركع لا يخفض الرأس ولا يفتح

تسبيحة الرب العظيم اذ في كماله الثلاث فيما سنا

تسميته بالرفع مع تحميده بعد استوائه لادى انفراد

وقد كفى التسميع من تقديما من غير تحميد خلافا لهما

ويكتفى المأموم بالتحميد وبعده التكبير للسجود

يظهر في حالته ضيقه بما في البطن عن مخاضيه

اصابع الرجل بما يستقبل مسجافيه ثلاثا اكمل

سجودا بغير خفض اليق وبطنها بالتخدين تلصق
 تكبيرة للرفع من سجود ويضمن حالة القعود
 يفرش الرجل اليسار الرجل في كل فعدة فهذا افضل
 وينصب اليمنى مع استقباله بالاغلاص فهو من كماله
 وتجلس المرأة بالتورك على جميع اليثها تنكي
 وليشهد باسط الاصابع من فوق فخذه كفعل الشارع
 في سنة قراءة الفاتحة في آخر على النبي محمد
 وسنة قراءة الفاتحة في آخر في افضة لا سورة
 كذا الصلاة آخر التشهد في آخر على النبي محمد
 ثم الادعاء بنحو شبه الكلام ملتقيا بين ويسرى بالسلام
 ينوي به الرجال والنساء والمخاطبين لا يرى احصاء

في قوله بغير خفض اليق
 في قوله بطنها بالتخدين
 في قوله يفرش الرجل
 في قوله وينصب اليمنى
 في قوله وتجلس المرأة
 في قوله وليشهد
 في قوله في سنة قراءة
 في قوله وسنة قراءة
 في قوله كذا الصلاة
 في قوله ثم الادعاء
 في قوله ينوي به

في قوله في سنة قراءة
 في قوله وسنة قراءة
 في قوله كذا الصلاة
 في قوله ثم الادعاء
 في قوله ينوي به

والمقدي

والمقدي ينوي الامام ايما كان بيني او بيني وبينهما
 " فصل " ادائها لموضع السجود ينظر في القيام لا القعود
 بل فيه للحج وفي الركوع لظاهر الاقدام للخصوع
 وفي السجود الانفة والكففين في حالة السلام مرتين
 ترتيله اخراجه كفيه في حالة التكبير من كفيه
 وكظمه ودفعه لسعلة إشارة التهليل في الشهادة
 " باب الامامة " ثم اجتماع الناس للصلاة من سنن الدين المؤكدة
 والاعلام الاحق بالامامة ثم يليه اجود القراءة
 وبعده الاورع ثم الالكبر فان تساوا وفي الصفات خيرها
 امامة الفاسق نكروه والحق والعبد والهادي ح المبتدع
 وان يظن صلاحه الامام اكثر من مستونها يلام

957

COPY

ity

من أم شخصين معا تقدموا وموضع الفرد اليمين فاعلموا
ولا يجوز للرجال الاقتداء بامرأة ولا صبا بـ
وهكذا القادح بخير قارى والمكثى لا يقتدى بعارى
وعادى القدر بذي العذار كالدوم والبول مع استمرار
تكن يصلي قاعد بقائم وعادى الماء بغير عادم
وما سح الحف فحاسلينا لا الرجل المومي ساجدينا
ذو النعل لا يؤمر ذا النعلان كان على العكس بحرفين
وعندما يختلف الفرضان ليس لشخص أن يؤمر بالثاني
والقندي يعيد بعد علمه فسادها الحادث من امامه
ثم الطريق مانع للاقتداء والنهر والخللاصين غدا
وحائط يشتهى العلم به حال الامام مانع فائنه

باب الحديث في الصلاة
وليس صرف عن الصلاة من حدث عليه في اثنا لها سبق حدث
مطهر ابني على ما صلى مستخلفا ان هو كان اصلا
ومن يظن حدثا فانصرفا وفارق المسجد فليستأثقا
ان بان ان لا يقضى اما ان علم قبل الخروج فهو يتي ويتم
وليتوضأ للسلام من حدث به لدى تسليمه سبق حدث
وعنده اذ ذاك الكلام وفعل غير حسنهما تمام
لوقاد في ركوعه او سجدة يعيد ذاك الركن عند عودته
من ام شخصان فانتق اذ عرفا صار وان لم ينو مستخلفا

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

أكل وشرب والدعا شبه الكلام يفسد والتشيمت مع رد السلام

جوابه للغير بالتمثيل والعمل الكثير مع تحويل
أصنعه عن صلاة مع السلام للقطع والفتح على غير الامام
شروعه في غير ماصلاه وزلة ان غيرت معناه
انينه تاوه كذا اليك بصوته مع وجع اذا الشكا
وان يكن ذا من شعاع مختصر لذكر جنة ونار لم يضر
وما مر رامة بقاطح وينبغي الدروا في الشارع
« فصل » وكفه لتوبه وسدله
والعمل القليل فيها يكره
تختصر في رقة الاصابع ونقصه للشعر مع تزيج
والاعتجار والتطلي والجن كذا في حال دفاعه الخبث
تعيض عينيه مع الثاوي وقلبه المحصى لغير سبب
كذا افتراشه لدى سجدة ذراعه الاقواء في جلسته

وروده السلام بالاشارة مع الصلاة في ثياب البذلة
لما صلاته يقرب صورة اوجه انسان تجاه القبلة
« باب الوتر والنوافل »
الوتر واجب ثلاث تحمل من غير تسليم لمن يفضل
يقرا فيها الحمد ثم السورة ودائما يقنت في الاخيرة
من قبل ان يكبح مع تكبيرته ولا تقوت في سوى ثالثه
ياقي به المؤتم فيه والامام ولا يؤتم في سوى شر الصيام
ما موم من يقنت فخر ايسكت اما الذي يعقوب فهو يقنت
« فصل »
والسنن اثنتان قبل الفجر واربع قبل صلاة الظهر
وبعد هاتين وبعد المغرب كذا العشاء اثنتان ايضا فاكث

وأربع قبل صلاة الجمعة وبعد ما كذا في تسليمه

وأربع تنديب قبل العصر وأربع بعد صلاة الظهر

كذا العشاء بعد وقتها والست بعد مغرب تنديب له

والنفل بالنهار فيه الأكل ربيع والمشي بليل أفضل

وكل من يشرع نقلا يقصده يلزمه قضاءؤه أو يقصده

وجاز في النفل صلاة القاعد من غير عذر للقيام الزائد

وجاز للشارع بالقيام قعوده فيه لدى الإمام

وخارج المصلاة التنفل يؤمى على الركب حين يقبل

فصل

ثم يسن النفل في شهر الصيام عشرين ركعة بها خلف الإمام

خمس تراويح وفي ثرويته تسليمان فأصلا مجلسه

فأرأس ثرويته أقدرها وبعد ذابختها بوترها

« بأجماعك الفريضة »

لو شرع الإمام من بعد الأداة ركعة ماضيا فآخرى وأولى

أن كان في فرض رباعى وفي سواه قطع والإمام يقتضى

وبعد ناصلي ثلاثا يكمل ثم مع القوم ينفل يدخل

أن كان في العشاء أو في الظهر لا أن يكن بعد صلاة العصر

وداخل المسجد من بعد الأداة يكره أن يخرج من قبل الأداة

ولترك السنة مهاذقة إمامه في الفرض بل له اتباع

الأداة رجي أدرك ركعة من فحره فليشتغل بالسنة

من ناله بعض الفرض بالجمع فما صلاة بالجمع وبالفضل سما

لو رجع المأموم قبل الأصل صح إذا شارك في ذلك الفعل

في كل ركعة من ركعات الفريضة

« باب قضاء الفوات »

ويلتزم ما قد فات له أدركه قبل صلاة وقته الذي حضر

وإن يخف فواجب بالوقت وواجب ترتيب دون الت

لكن يضيئ الوقت والنسيان يسقط كالسبب لا نقصان

وفسد العصر بذكر الظهر في عصره عند اتساع العصر

فإنه إذا صلى العصر بذكر الظهر بطلت صلاته فأنه يفسد العصر بذكر الظهر بطلت صلاته

كذا الذي التزم بذكر وتره في فخره بفسد فخره

وإنه لو لم يذكر وتره بطلت صلاته بفسد فخره بفسد فخره

« باب سجود السهو »

ثم سجود السهو للانسان يلزم فيه الزائد والنقصان

بعد السلام سجودان يثبت بقدره من بعد ما يسلم

وإذا بان يترك واجبا لها أو زاد فيها ساهيا من جنسها

فإن سهى الإمام يسجد وعلى ما سومه السجود والعكس فلا

ومن نسي تعودها المقامها يعود ما لم يستتم قائما

ويرجع القائم قبل السجدة لآخر منها ويسجد بعده

ويبطل الفرض سجوده الخامسة وعاد فلا يلزم صلواته

ومن يقم من بعد ثاني فحده يرجع السلام قبل السجدة

وأن يقيد خمسة بسجدة يضم أخرى مكمل السجدة

والفرض قد تم بركعتاه نفى والنسيان سجدة تارة

ومن سهى في شفع نزل يسجد لم ينشغل ثانيا لا قصد

لوصف الساهي لقصد التلح يسجد للسهو لحق الشرع

لو غير مقدار الشك شك في أحد أدما صلاة فلا يشأنف

ويصح المقادير غلب الظن أن كان أو عاى الأقل يفي

فإن ساهى الإمام يسجد وعلى ما سومه السجود والعكس فلا

ومن نسي

باب صلاة الریفی

أن یجر الریفی صلی قاعه أن استطاع رآعاً وساجداً
 أو مویاً أن یطوی ما قبله سجوده من الركوع أدنی
 ثم یقرب یجر عن جلوسه أو ما فی استقلائه برأسه
 ثم إذا ألیع فی الایماء أخرها بنیة القضاء
 وأن ین یکن علی القیام یقدر وعن ركوع وسجود یقصر
 فالأفضل الصلاة بالمقصود یومی بالركوع والسجود
 وشارع الصلاة بالقیام یسبی بما یقدر للاتمام
 ثم یضلی الملك ان كان قد یغیر عذر فرضه فما فسد
 ولم یجزأه لغير عذر والأفضل القیام عند الضرر
 وفاتت الاغناء یقضى ان یطوی خمس فمادون وان زاد سقط

باب

باب سجود التلاوة

یحیی علی التالی وكل سماع سجود بشرة من التواضع
 مع أربع ایضا ومن جملتها سابقة الحج وصلاة معها
 ومن یکن رأیه فی مجلس فسجده تكفیه فأخطأ وقس
 لو سمع الامام ثم أحرم ما بعد سجوده لها ان یلزمها
 وأن ین یکن قبل السجود دخلاً یسجد مع أمامه فیما تلا
 أو وجده یسجد ان لم یخل مع الامام فی الصلاة فأعقل
 وأیضاً یقضى سجدة قد لزمه وسط الصلاة بعد ما نزلت
 ولیأت بالتبیر عند سجدة ورأسه یرفع مع تكبیرته
 من غیر احرام ولا رفع ید ولا سلام ولا تشهید
 باب صلاة السافر

السفر المحيل للأحكام تقرر بالثلاثة الأيام
 فإن نواه إحدا من موضع إقامة يقصر فرض الأربع
 فإن أتم أربعاً وقد قعد في ركعتين فرضه قد انعقد
 وما بقي نفل وإن لم يقصره ويبطل الفرض إذا لم يقعد
 ولم ينزل مسافر أو يضرأ مقام خمس عشرة أو أكثر
 ولم يتم عسكر وأن نوا إقامة في أرض حربية ونوا
 لكن يصلي أربعاً إذا قعد مسافر خلف مقيم في الأمان
 وإن يؤم الحاضر المسافر بعد سلامه يتم الحاضر
 ومن أقام مسكنه وما نرى إقامه أتم فهو قد شوى
 لكنه يقصر إن وافاه بعد اتخاذه وطن سواء
 وليقصر ما قد فاتته حال السفر من الصلاة ركعتين في الحضر

وكل فرض فاتته في الحضر يقضى بها الأربع حال السفر
 ويستوى المطيع للجبار ومن صلى في ركعتين السفر
 « باب الصلاة في الكعبة »
 فرض الصلاة جائز والنفل فيها وبجميع جوار النقل
 ولم يجز ذلك من جعله ظهر إلى وجه الإمام فاعتقلا
 والجمع أن صلوات الإمام تحلقوا بالسجدة المحرام
 « باب صلاة الجمعة »
 وشرطها المصروما الحرة من الفتا في القراء فانتبه
 والوقت الظهر وخطبتان من قبلها فيه مع السلطان
 والأذن للناس مع الجماعة أقامها الإمام مع ثلاثة
 والشرط لأقراضها الذروة والصحة الأقامة الحرة

وأن يصعد أذوا الأعداء
 تقع عن الظهر لدى الأجرار
 ويكره اجتماع أهل العند
 للظهر يوم جمعة في العصر
 ومدر ك الإمام في صلاتها
 ينبغي على ذاجمة في وقتها
 وتكره الصلاة والكلام
 في وقتها أن يخرج الإمام
 ويحظر البيع إلا إذا كان الأول
 والسعي واجب به إذا حصل

« باب صلاة العيدين »

والعيد ركعتان مثل الجمعة
 بشرطها السابق غير الخطبة
 ووقتها من ارتفاع الشمس
 إلى زوالها بغير لبس
 وليأت بالتكبير للزوائد
 ويستحب عندها رفع اليد
 تكبيرة الأجرام فتح الأول
 ثم ثلاث بعدها محلها
 وتقرأ الحمد بها وسورة
 وبعد فابرك بالتكبيرة

ثم تلا

ثم تلا أول أخرى وشرع
 مكبرا ثلاثا ثم ركع
 والخطبتان سنتان بعدها
 وتكره الصلاة نفل قبلها
 وينبغي تقديمه للأكل
 في الفطر والسراويل ثم الغسل
 والطيب مع لبس ثياب القدح
 أجملها ثم يؤدي الفطر
 ثم يروح سائرا يكبر
 سراوفا إلى الذهاب يجهر
 وما مضى في حكم عيد الفطر
 يشع فعله نهار الفطر
 لكنه للأكل فيها أخيرا
 بعد صلاتها وجهرا كبيرا
 « فصل في تكبير التشريق »

تكبيرة خلف الفروض قدح
 واحدة وإن يزد فيستحب
 أوله بعد صلاة الفجر
 من تاسع إلى انقضاء العصر
 من يوم خر عنده أياها
 فإربع التشريق في فتواها

باب صلاة الكسوف

صلاتها شفع كشبه النفل ثم أمام الجمعة المصلى
يتلو طويلا فيها بحفيتها واقفيا بالجهري وطيفته
وبعد هايد عو الى اخلاء من غير خطبة سوى الدعاء
وان يكن امامهم لم يحضر صلوا فرادى تحسوف القمر

باب صلاة الاستسقاء

ليس في الاستسقاء جماعة تسن اما فرادى فعلها فهو حسن
وانما السنه ان يستغفرا فيه وان يدعوا طويلا كثيرا
واقفيا فيه بركتين مع الامام وهي كالعدين
يقرأ فيها جاهرا ويخطب ثم يدعوا والرداء يقلب
والقوم لا يقلبون للرداء ويمنع الذي منها ابدأ

باب صلاة الخوف

والخوف هما كان في الصنين خلفي الامام الناس فرقتين
ففرقة يؤمهم بركة وبعد هاتفي لتلك الجهة
ثم يصلى ركعة بالآخرى ويذهبون للعدو طرا
وليتشهد وليسلم دونهم ثم الى العدو يذهبون هم

وصلت الاولى فرادى باقى لا يقرؤون صلاة الاخرى
وجاءت الاخرى وصلت ركعة يتلون فيها قاتنين سرعه
لكن في المغرب تأتى الاولى خلف الامام ركعتين متعده
وجائز صلاتهم وحدها عند اشتداد خوفهم ربانا

باب الخنازير

يأقلى ليمنى وبه يستقبل مختصر وعنده يمال

فإن قضى عدو له لم يسه
 ويوضع للفصل على أريكته
 وسنة ترع الثياب والرض
 والماء بالاشنان أو بالسدر
 وتفصل اللحية والرأس معا
 لشقه الأيسر حتى تفصلا
 ثم على الأيمن أيضا يجمع
 ويمسح بالطن برفق بعدما
 ولا يعاد الغسل بل ينشف
 ويحطوا اللحية والرأس الذي
 وشعر الميت لا يسرح
 كذا كقص ظفر ولا يصاح



« فصل في التكفين »

والسنة التكفين في ثلاثة
 ثم تراد خرقة للمرأة
 وكفن الكفاية الثوبان
 وتجر الألفان وترا قبل أن يدرج فيها ويصلون أذن

« فصل في صلاة على الميت »

سلطانهم أحق بالامامة
 وبعده الولي فالوقد صلى
 ثم على القبر يصلى أن دفن
 وصورة الصلاة أن يكبر
 وبعده ذاكبر ولي يصلى
 على النبي المصطفى الأجل

ثم ليدعوا الله في الثالث وبعد سلام في الرابع
لا يتبع الامام بها كبرا خمس ابل الخمار ان ينظر
وليقيم الامام اذ يصلي هذا صدر امرأة او فحل

من استعمل بعد رضع صلب عليه اذ سمي بعد الغسل

« فصل في حمل الجنابة »

ويأخذ السير وكل عازم في حمله بأربع القوائم
يمشون بالاسراع دون الجنب ويضعي الحمل لكل جانب

« فصل في الدفن »

والحفرة واللحد صنيع الله وليدخلوه من الارض البتة

يقول من يليقه بسم الله ثم على حلة رسول الله
ثم يولي وجهه للقبلة وكل عمقه فليبادر حده

ثم يسوي اللبن لكن يستر على النساء ولا الرجال طاشورا

ثم يمال التراب لكن يصالح في القبر تسنيم ولا يسطح

« باب الشهيد »

هو الذي يقتل ذى الكفر فلا أو بان فيه اثر بالمعترك

او بلائدا القتل له البغاة او ظالم ولم تجب ديات

وحكمه التكمين في ثيابه من غير تغسيل له فائتبه

والقرو والصلاح عنه يدفع ثم سلا تساعديه تشرع

ومن بعد او قصاص قتلا صلى عليه بعد ما قد غسلا

وقال مع الطريق والبغاة زجر الهم لا تشع الصلاة

« كتاب الزكاة »

تلتزم حراما مطلقا له نصاب ان تحوله وفي

يفضل عن دين له ومسكن وعن مناع كشباب البدن

وليقرن اليدين بالأدوية

« باب صدقة الغنائم منها فصل في الإبل »

في كل خمس تلتزم الشاة إلى خمس وعشرين ففيها جلا

بنت مخاض وضوا إلى أن تهاست ثلاثين ففي عدتها

بنت لبون ثم فرض الحقه ست وأربعون مستحقة

وجذعة في إحدى السنين وحققتان في إحدى السنين

إلى أن تها عشرين بعد المائة وبعده استؤنف في الفريضة

ففي أنها خمس وأربعين بنت مخاض زرد وفي حمسينا

ومائة ثلاث حقان دفء وأن ترد في الحساب استؤنف

« فصل في البقر »

ثم ثلاثون بها تبعة وأربعون توجب الشريعة

فيها مسنة وربيع العشر زيد إلى الستين عند الصد

وفرض

وفرض ستين تبيعتان ثم يعود الفرض بالمحسين

« فصل في الغنم »

شاة في الأربعين ثم في المية وأحد العشرين معها ثمانية

والمائتان حيث نزلت واحدة فيها ثلاث من شيا موارده

وأربع المئين فيها أربع ثم لكل مائة شاة فعوا

والسوم ثم الحول يشترطان في الكل والثني فحذيان

فصل

لاشيء في الحملان والصغار من نعم الامع الكبار

ولا علوف نصف عام طائل والخيل والخير مع عوامل

ومستفاد الجنس للجنس يضم ويجاز في أدائها دفع القيم

وهلك ما فيه الرطة يحوي وذو القن تعجيل يصح

باب ذكاة المال

نصابه عشرون مثقالا ذهب ومائتان من دراهم وحب

في دين ربيع العشر والعرض
والغالب الغنى له حكم القوي
والغنى لا يجاهد الأغلب والتبر والحلي فيهما تجب

باب فيما مير على العاشر

لوقال أدية أو أنى غارم
وصدق الذي من الهدي
ويدفع المسلم ربع العشر
يدفعه الحربي أن لم نعلم
لا شيء في الموضع والمضارب
من مرنا بالقاء وعشر

وكسب ما ذون رهين الرقة
ومر بالعاول شيء ما ذكر
باب الزكاز

في معدن الفضة والحديد
والأكثر أن فيه سماء الكفر
وما تكون سمة الاسلام
وليس في فيروزج الجبال
باب العشر

وفي القليل من يان الأرض
والأخشيش الخطب مع القصب
فالا ولا يعشر إلا الباقي
وما سقى بالغرب أو بالدالية

في العسل العشر بأرض العشر
وكل ربيع فيه عشر يجب
فلا جبر والاتفاق ليس بحسب

ويضفي الفسحة في التعليم ولو شري المسلم تلك فأنشأ

لا تقي في عين من القير اذا كانت بارض العشر والنفل كذا

باب المصروف

مصروف الفقير والمساكين والعامل المكاتب المديون

وفي سبيل الله غار محصر وابن السبيل مثله لا الوصير

يعطي الزكي هؤلاء واذا اعطى نصف واحد يجوز

لا البناء مسجد او كفن ولا شراء معتق بالثمن

وعبده وفرعه وأصله ولا الفتي وعبده وطمله

ولا نفق هاشم والمواحي لهم فهم صفوة كل آل

لو ظنه المصروف عند دفعه اجزأه الدفع لغير عبده

ويكره النقل لقطر آخر الا لقرني او كثير الضر

تأخر

باب صفة الفطر " تأخر كل مسلم حرا صابا غير جريح له قدم الفطر

عن نفسه وطفله الفقير والعبد ذى الخدمة والتدبير

لا زوجة ثم زكاة الفطر تقديرها بنصف صاع

او صاع ثم وابتداء وقتها طلوع فجر فطرنا بلا انتها

وجاز أن قدمها أو اخرها ودفع طهرة لجمع فقرا

اقسامه فرض وقيل واجب ^{كتاب الصوم} والرابع الكروم ثم الواجب

كالنذر والقرض صياها النذر والنفل ما سواهما في الدهر

والرابع التشريق كالعبد والنفق تحريمها بغير مين

فالنذر ان عين مع أدله الشهر والنفل سوى النفل

يصح بالنية مطلقا الى وقت الفجر وما سواه فلا

بل يشترط التيسر والتعين لنية تعيينها بيت

ما الاصل

تعيينها

وإن توارى على باطل	فالعذر مقبول على الهلال
للصوم أما المفطر فالدلالة	شرا والعدل ومراعاة
وإن صف الجوع لهما	ومن رآه وحده صامها
ما يفسد الصوم وما لا يفسد	
الأكل والشرب وطئ النسي	لا يفسد الصوم لكل الناس
كذلك من قدس دها وأخيم	أو قبل المرأة أو قد احتلم
أو نظر المرأة ثم أنزل	أو حلقه الذباب يومه
كذلك ذرع القي أن كان بلا	عمد وفي العمد يضربان ملا
ومرارة بيلة أو لمسي	يقضى ولا تكفير في ذالجنس
كذلك استعاظم مع أخفائه	وطهره للدهن في أذانه
أو ابتلاع الحصى فيفطر	ويلزم القضاء ولا تكفر

وطئ أحد الخرجين أفسد	ويلزم التكفير في ثمة
كلاكل والشرب لما فيه العذا	أو التواء عمد أغمه كذا
والمحتم في كفارة الإفطار	كالمحتم في كفارة الطهار
ولم تجب كفارة بالفطر	في غير شهر الصوم قطعاً
يكره ذوق الشيء للحاجة	وقبله مع غير أمن الشهوة
فصل في أحوال الصائم	
ويطهر الرض أن خاف إذا	صام غير يادة لقم أو أذى
كذلك من سافر والصوم	له إذا لم يخش بالصوم ضرر
لومات من سافر أو من مرضا	قبل من وال عذره فلا قضا
وأن يمت بعد ذلك العذر	تأخره حصة ذاك القدر
بوصى بها عن كل يوم يطعم	كفارة وعن صلاة تلزم

وفي القضا لا يلزم التسامح	فإن أتى الأداء فيه يشترع
والشيخ والحبل كذا الظن	جاز لهم خوف الهلاك الفطر
وليس يقضى شهره سواء	لجزءه وغيره قضاءه
شأنه نقل الصوم يقضه إذا	أفسد الصلاة فلا يشترط
لو بلغ الصبي أو ذوالكفر	أسام في نهاره الشهر
فليس كما باقيه ولا قضا	فيه وصاما بعده لا يفتى
وليس يقضى صاحب الأغل	يوم الحدود وقضى في الجاني
وكل من أغنى كل الشهر	عليه أن يقضى جميعا فادر
أما جنون الكل ما فيه قضى	ومن أفاق البعض يقضى ما مضى
وتسك الخائف يوم ظهر	وهكذا أن قدم المسافر
ومثل يسك من تسعرا	يظن ليلا ثم بان مسفرا

والاصل عليه يقضى جميعا فادر

فصل

« فصل »

نأذروهم العام بالتحقيق	يفطر في العيدين والشرطين
فمن يقضى واليمين تلزم	كفارة إذا نواهها فاعلموا
والنذر لا يختص بالمكان	كلا ولا الفقير والزمان
« باب الاعتكاف »	
تقرب به لشدة الدين	وكونه بمسجد الجماعة
وحكمه الوجوب مندور	وسننه شهر صوم عشور
وفي سواه مستحب لا نأمر	هذا أصل المندوب يلزم الصيام
والهوى بالليل وبالنهاري	يفسد في النسيان والتذكاري
من نذر اعتكاف أيام لزم	لست الليالي معها كاعام
ويلزم اعتكافها متابعا	له وإن لم يشترط التسامعا
لا يخرج العاكف لغير جمعه	أو حاجة الإنسان أو ضرورة

والاصل لا يفطره الزمان

957

وأكله والشرب والنام	يكون في المسجد لا يلام
وليس من بأس عليه في الشرا	والبيع من غير حضور المشتري
كتاب الحج	على مكلف صحيح حتر
الحج فرض مرة في العمر	أن وجد المركب والزاد على
أن وجد المركب والزاد على	مسكنه وحاجة قد فضلا
بشرط أمن لطريق السفر	ومحرم لامرأة معتبر
وفرضه الاحرام وهو شرطه	ثم الوقوف مع طواف من كنه
واجبه الانشاء للاحرام من	ميقاته وفي الوقوف بالمحرم
بعد غروب الشمس قبل الدفع	واجب ايضا وقوف جمع
في وقته والرمي للجمار	والذبح للحج مع اعتذار
كذلك الترتيب بين الرمي	والحلق ثم ذبحه للهدى

في وقتها لا يلام

وفعل

وفعله أطراف الأفاضه	في وقتها بالمشي مع طهاره
والسعي والبدؤ به من الصفا	والمشي فيه من ذلك طافعا
كذا أطراف اللوداع واجب	وغيره سنة أو أدب
اشهر وشوال مع ذي القعدة	فميدية العشرين ذي الحجة
وصفة العمرة سنة فما	تلتزم الاثن بها قد احرمها
وهي طواف ثم سعي بعد ان	يجرم من ميقاتها أي من
لكنها النعل لها مكروه	في تاسع وأربع تتلوه
أما المراقبة فذو الحليفة	للهدف والشام حد المحفة
وذات عرق للعراق واليمن	يلامم ويحد قرن فاعلمن
ومن يكن داخلها فالحل	ميقاته كذا من يحمل
بكرة ميقاته للحرقة	وحجته من حرم مكة

روى
لكنها

957

Copy Right

باب الأحرار
ومن نوى الأحرار بالفساد
ثم يصلي ركعتين ناوليا
أحرامه ثم يقول داعيا
أني أريد الحج يا رباه
فأقبل وليسر يا الله
ثم يلي قائلا ليك
ينوي به اللهم مع البكا
وبعد ليك الشريك لك
ليك أن الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك وأريد
ثم إذا لم يصير محرما
فليترك النهي والمحرمات
مثل الفسوق والجحد والورث
والقتل للصيد بفعل أو بحث
والطيب مع لبس قميص أو قبا
واللبس للكتفين أيضا فاكتم
والستر للرأس وقام الظفر
والستر للوجه وحلق الشعر
ولبس ثوب الورس والزعفر
الانظيف الغسل والعصر

في قوله اللهم مع البكا
والاصل
ينوي به اللهم مع البكا

لابأس

لابأس بالهيان واستغلال
بجو مجلي والاعتساح
وليكثر تلبية الجهار
خلف صلاة ثم بالاستحار
وإذا أف مكة بالسلام
فليبدأ بالمسجد الحرام
ثم إذا غاب كعبة العلاء
قابله مكبرا مهلا
وهكذا يفعل عند الحجر
مع رفعة الكفين كالمكبر
مقبلا إلا إذا خلف الأذى
وطاف سبعا للقدم آخذا
عن اليمن نحو باب الكعبة
مضطجعا يمشي في الثلاثة
ويحتم الطواف باستسلام
للحجر الأسود في التمام
ثم يصلي ركعتي طوافه
عند المقام قائما من خلفه
ولم يجب هذا الطواف المحكي
بل سبى المقام لا للمحكي
ثم رقى الصفا والبيت يري
مضيا مهلا مكبرا
في الأصل
مضيا مليا مهلا

957

في الأصل
مضيا مليا مهلا

ثم على الهيئة التي دأبنا
نزع على الروة يرقى كالصفا
ومحرمات تحت حجاب القري
ويوم سبع يخطب الامام
وتاسع يرضى لغو عرفه
مقدم ما لم يصرف وقت الظهر
وعرفان للحج موقف
ثم ليدع الله مع تلبيت
ودفعهم بعد الغروب جمعا
ثم يرضى للضائين معا
وبعد ما الوقوف عند الشعر

يلح في الدعاء والاستغفار
يرى بسبع حرة للعقب
ولا يلبي بعد هذا الرمي
وحل للحرم ما قد حرمنا
وبعد ما يلحق للأفاضل
لا سبي بعده ولا فيه رمل
ثم يأتى وثاني الفجر
وما ياتي الخيف يسبح يدي
والاخر بان مثلها ولا يقف
وفي غد بعد زوال الشمس
وان ارد الفرح مكة

من أوصل
إلى الجوار الكافي بما ازوال

ف من الجوار كلها بعد الزوال	أوقبل وذلك أخى بالفعال
وطاف سبعا للوداع الزاج	وبعده يدعو دعاء رغب
ملاصقا للصدر بالمقتزم	ويرتوى من ماء بدر زمزم
مشتا يديه للاستار	ملاصقا للجسم بالجدار
« باب الوقوف بعرفة »	
ثم الوقوف فسقط للقادم	طوافه من غير شيء لازم
وبدرك الوقوف بين الطمر	لحجة إلى صباح الفجر
ولرب غمار ونوم جازا	في عرفات لم يعمل جازا
ولوعن المغنى عليه أحوصا	رفيقه يصح عنه فأعلما
وتفعل المرأة فعل الرجل	من غير كشف رأسها والرجل
بل تكشف الوجه تخافى الستار	عنه وأيضا لا تلبس جهرا

والخلق



والخلق لا تفعل بل تقصر	والسبي في الليلين منه تقصر
ولان تحضر كل شيء تحل	إلا الطواف عنده لا تفعل
ويسقط الطواف للوداع	عنها وعن من قرى المصراع
« باب القرآن »	
تعريفه ألاما للنسكين	من وقته وليكن للفقيلين
يطوف سبعا راما للحرمة	وساعيا بين الصفا والروة
وبعد ذاك طوف للقادم	مع سعيه نجه المعلوم
والدم لازم وإن لم يدرك	صام ثلاثا في أوان النسك
وسبعة بعد وإن لم يصم	حتى أتى الشرف وأجب الدم
وبالوقوف لو بدأ فقد رفض	عمرته والدم للنسك تقضى
لكنه يلزمه لرفضها	دم وعن ذمته فليقتضها

هو اعتباره من الميقات " فصل في التمتع " وفي شهر الحج وحده يأتي

مكة فليطه ويسعى ويحل بالحل من عمرته ثم يهل

في ثامن بالحل وسط السجدة وفعله فيه كفعل المفرد

ثم عليه الدم للتمتع أو صام كالقارن أن لم يستطع

وإن أراد سوق هدي أحرم وليأت بالطواف والسعي وما

يحل قبل الذبح يوم النحر ويحله يحل فيه قادر

وليس للمكي من تمتع ولا قران غير أفراد فح

ومن أتى الأهل عقب عمرته ولم يستق فمطل لم تنعته

ومن يستق فلا ومن طاف الأقل في أشهر الحج لها فقد بطل

وعكسه لو طاف بعد أربعاء وحج في العام فقد تمتعا

وحج منعه أن أحرم بالحل من قبل الشهر فاعلموا

من الرحل
لعمرة

من الرحل
وإن

خلاص
وعكسه لو طاف قبل أربعاء
وحج في العام فما تمتعا

من الرحل فلا ومن طاف الأقل * قبل أشهر الحج لا خلاف

معتق

معتق الكوفة فيها رجعا من بصرة وحج فلا تمتع

مفسد أحدى النفسين أكله بلام عليه فيما فعله

« باب الجنايات »

أن طيب العضو طيب محرم أو خضب الرأس بخنا يلزم

ذبح لشاة ولذا إن لبسا يوما مخططا أو تغطى كسا

أو استعدا وبنيته أدهن أو حلق الرية لرأس فاعلم

أو قص أظفار الرجل أو يد أو كلها في مجلس معتد

أو طاف محذرا لذي الزياره أو غيره طاف مع الجنازة

أو ترك الأقل من طواف أفاضه أو أكثر الطواف

من صدر أو تركه السعي أو وقف جمع وكذا الرمي

واللمس بالشهوة مع تقبيل حكمهما من ذلك التقبيل

ففي جميع ما ذكرنا يلزم	بواحد منها المفرد دم
ونصف صاع للرباط	دون تمام العضو من أحرما
أو دون يوم من غير رباط	أو دونه حال التغلي بالكفا
أو طاف للقدم أو الصدر	مع حدث أو ترك إحدى الجهر
أو خلق الغير ولو ما واقع	ففي جميع ما ذكرنا صدقة
والطيب واللبس لأجل الدر	والخلق يختار بهذا الأمر
صوم ثلاث أو ثلاث أصح	لجنة أو ذبح شاة فأصح
ونافقة إن طاف مع جنابة	للزور ما لم يقض بالوجاهة
وتارك الألتزمه ماله	تحلل ما لم يطاف كماله
أما الوقوف فالجماع قبله	يفسد فليضي ويقضى مثله
وبعد فنافقة وما فسد	وفيه بعد الخلق شاة تعق

وفيه أفساد على العشر	ثم دم من طواف الألتزم
وليفض ويقض وبعد الألتزم	شاة ولا يفسد بذلك فاذن
والوطى بالنسيان والعمد سوا	في حجة أو عمرة على المسا
" فصل "	
إن قتل الحرم صيد البر	أو دل فالجزا عليه مجرى
وهو كما صورته الشيخان	يقوم الصيد له عدلان
في موضع القتل من الأمصار	أو فدية إن كان في القطار
فإن يشاء يباع هديا يذبح	أن بلغت قيمته ما يصاح
أو قطعاً ما يذبح في ذوقه	لكل شخص نصف صاع صدقة
أو فليصم عن كل نصف صاع	من خطية يوماً بلا امتناع
وإن بقي أقل منه أخرج	أو صام يوماً عنه فاحفظ ما أتته
في جرحه الصيد وتنف شعره	فإن نقصه كذا في كسره

وفعل بقدره في العام	لذلك غير مسقط الأزام
مجاوزاً حرم تحاضداً	يمضي ويقضى ولغى عنه الفدا
باب إضافة الاحرام الى الاحرام	
من طاف للعره شوطاً واحداً	بالج والرفض على المكي حل
لحجه والنسك يلزم	فعلها معا وفي الرض
ومن تقضى حجه فاحرمها	بآخر في يوم تحرل حرمها
والدم لا يلزمه ان احرمها	بعد الحلاق باتفاق العلماء
معتق قبل الحلاق احرمها	بعرة ثانية يهدى دما
ومحرم الحج بها ان احرمها	تذم والوقوف رفض فاعلمها
وبعد ما يلوف الحج اذا	لج بها ثم مضى في ذوا
يلزمه كالأحرار مع الدم	والرفض للعره اولى فاعلم

ومن

ومن يفته الحج ثم احرمها	بعرة او حجة يرفضها
باب الاحصار	
ان احصر المحرم من عدوه	أو مرض يمنع من عدوه
جاز له تحلل مع الدم	يوعد من يذبحه بالحرم
وبعد حله وللقران	يلزم في تحليله دما
ومحصر الحجة ان تحللا	قضى فادع في مبدلا
وليزد القارن اخرى عرضاً	وما على معتق سوى القضا
ولم يجز تحلل للمحصر	في الحج من بعد الوقوف فاشعر
باب الفوات	
ومن لم يقف من قبل حجر التمر	فجاء فاته وحكم الامس
لغوائفه والسعي والتحلال	يلادى والفضاء يستقبل
ولافوات حاصلة للصحة	بل فعلها يجوز كل السنة

من الاصل

بل فعلها لا ينقض
بعرة

باب الحج عن الغير
 صح لذي حجر ضيف في القوي
 إجماع غير ما ذاع عنه نوي

من حج عن شخصين أمرين
 فهو له ويضمن المالين

لكن من أحرم من أم وأب
 يجوز أن يجعله لمن أحب

دم القرآن يلزم المأمورا
 وهو على الأمر لو محصورا
 أراد ما لا يفي بدمه كمن شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير أو أتى بغيره من المحرمات أو أتى بغيره من المحرمات أو أتى بغيره من المحرمات أو أتى بغيره من المحرمات

بعد الخروج يبتدأ بحجته
 من ظلت باقي ماله من ماله

باب الهدى

أدنا مشاة وهو من كل النعم
 من أبل أو بقرا أو من غنم

والشاة تجزي عن دم البنية
 الأطواف الركن مع جنبابه

أوفي جامع بعد ما قد وقفا
 فتلقة تجبرين فاعرفا

وأكل هدي الفضل والقران
 ومثله يجوز لا الجبران

والذبح

والذبح للقران والتمتع
 قبل ضمان محرّم لم يشترع

والهدى لا يشترع في غير الحرم
 ولا يخص أهله أو يفتقر

والذي ساق ركوب البدنه
 إن كان ضمير قد أصاب بدنه

يسقط هدي التلحين يطب
 ويلزم الأبدال عما يجب

ولحمه يطعمه للفقرا
 لا يأكل منه ولا ذروا

مسائل مشهوره

لو وقعوا في يوم النحر
 ذلك يقع جواز الأمر

ومن رعى الوسطى وذات العقبة
 قضى لأولى أو لكل ربته

فأذبح ما شيا لا يركب
 حق يطوف راثر أو يذهب

المشتري محرمة بالأذن
 تحليلها ووطئها لا يجني

كتاب النكاح

يعقده بالايجاب والقبول بما في اللفظ من المقول
 أو واحد لقوله من وجبي فقال من وجبك هذا المعنى
 ولفظ ملكتك أو وهبت لحكم أنكحتك أو زوجت
 عند مكلفين ^{في} حريم أو حريم قاتل ^{في} ومراةين
 فصل في المحرمات
 والأرم والجدات والبنات ممرات وكذا الصمات
 والأخت مع بناتها والخالة وابن سفان مع بنات الأخوة
 وأم زوجة وأن لم يدخل ونسبها مع الدخول فاعقل
 وزوجة الوالد والأجداد ثم البنين وبنى الأولاد
 والأم والأخت من الرضاع والجمع للأختين بالاجتماع
 كالجمع بين خالة أو عممة وبنات أخوتيهما في الحرمة

وجمع ثنتين إذا أحداهما فحل حرم نكحه أحدهما
 ومقد اخت في أعتاد اخت يطل في رجوعها والى
 ومن رضى أو مسها بشهوته فامها ونسبها في حرمة
 وحل تزويج الكتابيات دون صواهن لصا بنات
 كذا نكاح الأمة الذمية محل كالمسلمة التقية
 لأمة على نكاح حرم وعكسه يجوز كالحرمة
 للمرجع أربع ولو أمها والعبد نصفها بهذا إذا حكم
 والنكاح مع حمل السباع ينقض ولا يجوز وطئها حتى تلد
 وتبطل النكاح والموت بمدة من الزمان فاشتروا
 باب الولي والكفو للحرمة التزوج أن مكلفه بالولي عند أهل المعرفة

والبدن كالثيب والصغير
 وحين يستأذنها الولي
 والضحك أيضا والولي العصب
 والجد والصغير والمجنون
 ولا على مسلمة لكافر
 وللولي الفسخ أن تزوجت
 ثم الكفأت تعد في النسب
 أما المولى من له جد وأب
 واعتبار الكفاءة الشبهة
 ثم كفاية تعد في الحرف
 وللولي التزوج للمولى
 يحبرها الولي لا الكبيره
 فالصمت للبكر في جلبي
 ولاية كارتهم مرتبه
 ليس لهم ولاية تكون
 بل أبعد مع أقرب مسافر
 بغير كفوا ولهم نكحت
 قرشي كفوا بعضهم كالعرب
 قد أسما كفوا لا على في الحسب
 محمد في المال والأديان
 عندها وقوله فيها اختلف
 من نفسه كذا ولي المرأة

ثم تزوج العبد والأما
 كذا الفانزوج حراما أذن
 باب المهر
 أقله عشرة دراهم وأن يسم دونها ثم
 بالولي والموت وبالطلاق
 وأن يطلقها بالاتسميه
 وهو خيار ثم دفع ملحفه
 وحكم خلوة بها صحيحه
 والمهر كاملا ومهر المثل
 كخدمة المهر وتعليم وفي
 ومن يزوج أخته بأخته
 يوجب في الناسد بوطي البعل
 مالم يسم أو يخر أو يفر
 فهو مثل أوجين لأخته

ومن يسم المهر المأقود عقد بشرط لا يخرجها من البلد
 ولا يضار بنكاح أخرى فان وقع كان المسمى مهرا
 وان يكن آخرها المأقود نكح أخرى فمهر مثلها قد اتفق
 وان يسم فرسا ولم يصفه صاع المسمى وسطا كما عرف
 وان يسم مهرها عبيدين فان حرا أحد الاثنين
 لا مهر الا العبد عند الصدق ان قوموه باقل المهر
 وأصل مهر المثل بنت العسر والاخت والعمة دون الام
 مع تساوي السن والمال والعسر والبلدة ثم المال
 وجاز للزوجه منع الرجل عن وطئها لمهرها العجل
 باب نكاح الرقيق
 يوقف عقد القن والمدير مكاتب انشاهو والذكر

والعبد في المهر يباع ان اذن مولاه في العقد فان لم يكن
 ومن يكن كوثب أو قد دبرا يسعى ولا يباع فيما دونها
 والامر بالتفريق والطلاق ليس في منه على الاطلاق
 بل امره بالحلقة الرجعية اجازة في هذه القضية
 تزويجه لعبد المأذون يصح وهي اسوة الديون
 ومال الزوج امة تبوئته وماله في زوج لها مؤنته
 مالم تبوئته بقتل امة يسقط عنه المهر قبل خلوته
 وأوجبوه عند قتل الحرة لنفسها قبل الدخول مرة
 ولا اذن في العزل لولا الامة وخيرت ان اتقت الفرقة
 ان كان حرا زوجها الوعدا نفسه بلا فصل عما بدا
 باب نكاح الكافر

لو عقد الكافر بالعنف الكافرا ولا شهود عنده
 ودينهم يجيز فاسلما معا يقران على نكحهما
 اما المجوسي اذا ثبت قد عقد النكاح او بائنه
 وكان بعد العقد اسلامهما يفرق الحاكم ما بينهما
 وزوجة الكافر حيث اعلنت يدعى الى الامر الذي قد فعلت
 فهي له حيلة اما اسلامها وان ابي فرق ما بينهما
 وكان تطليقا واذ هي قسمة وهي من المجوس فالتمس تحت
 ويلزم المهر اذا فرق عن اباها بعد الدخول فاعلمن
 ولم تبين ان كفر او اسلاما معا وفي التعقيب تفريقتها
 عنها سلام للصغير يجزم اذا اُخذ من ابيه يسلم
 «باب القسم»

والعدل بين الحريتين يلزم والبيكر كالتيب فيه فاعلموا
 وللأماء النصف للحرائر والقسم لا يلزم حلال السفر
 وجائز ايتارها بسهمها اخرى وجاز عودها في قسمها
 كتاب الرضاع
 وهو وان قل به يحرم في قدر رجلين ونصف فاعلموا
 تحريمه كالانساب ما خلا ام الخ واختا بن فاعلموا
 ورجع من ترضعه أب له من لبن وابنه أخ له
 وحل أخت الاخ من رضاع كالحل في الانساب بالاجمع
 وكل طفلين يشد رضعا بينهما النكاح قطعا منعا
 واللبن المخلوط بالمياه اوالد وأولبن الشياه
 فالحكم للغالب وبالفعل لا كلبن الفعل ونعم جعلاً

والزوج على ما في النكاح

كتاب الطلاق

أحسنه الطلاق في الطهر الخفيف عن وطئها وتركها في الأجل

وإن يتكف يد أو في الحيض كان الطلاق بدعة ويمض

وإن يفرقهن في الأظفار فقد أصاب سنة المختار

وسنة الأيسر والنفقة في تفريقهن بالشهر فأعرف

وصح من مكلف مسبقاً لأذى جنون أو صبي فاحفظ

وصح من سكران أو مع غفلة وأخرس يفهم بالاستشارة

وعدد الطلاق بالنسوان معتبر فلا ما شئت أن

أما الثلاث فمزوج الحرة ويملك العبد طلاق الزوجة

باب الصريح

وقوله طلق أو مطلق أو طالق ذو رجة إن أطلقه

من الأصل
هو كلفتك أو مطلقه

دينه

ونية الثلاث في المصادر صح لاني غيرهما فحسب

كفي الطلاق طالق طلقاً فذا ثلاث أن نوى اتفاقاً

وأن يقل طلق منهن أنفساً أو نصفها أو فرجها أو غيرها

تطلق ويأخو في يد أو رجل والجزء في الطلقة مثل العزل

وأنت طالق من هنا إلى الأبد واحدة رجعية بها الحكم

وأنت من مكة تجيز وفي أن فلا خي مكة تعليق ففي

فصل

لو قال أنت طالق متى غدا أو في غد تطلق إذا أجزأ

أنت طلاق أمس واليوم نكح يلخو في السبق له القول صريح

أنت كذا ما لم أطلق أو متى تطلق في الحال إذا ما سكتا

ويوم نكحي لك أنت طالق والعقد بالليل طلاق لائق

وانما منك طالق لغو وضع والقصد بالباطل والحرام
 أنت طلاق واحد هكذا بالاملاء يقع الثلاث في
 وصفه الطلاق بالشديد فرد من البت بلا مزيد
 كوصفه بالفحش والبنات والطول والمضي والبعث
 اولاهذا اللفظ فهي مفردة وفي الثلاث قد اجازوا تقطعه

فصل

من طلق الثلاث قبل يدخل تقع وان فرق صح الاول
 انت كذا واحدة وواحدة او قبلها او بعدها مفردة
 ان تدخل في انت طلاق واحد وواحدة فحكم ذاك المفردة

الواحد الشرط فطلقتان وبعد وطئ مطلقا غنتان
 باب الكنايات
 وما الكنايات طلاق في الرضى من غير قصد واليه فرضا

من لفظها ثلاثة لا يقع بها سوى رجعية فاستمعوا
 كقوله اعندي وانت واحد كذلك استبرى اذا ما قصه
 وغيرها بواثن بالنية تصح في الثلاث لا التنية
 وحالة تذكار الطلاق يقع في صلح الجواب لا الرد فعوا
 باثن وبثنة خليه انت حرام بيلة بربه
 او في يدك الامرا فاعندي كذلك اختارى فخذ بلجه
 لكنه مصدق فيما صلح للرد والجواب فالحكم انضم
 مثل اخري تقضي تخري كذلك قوي وذهبي اشري
 وهو لم يصدق حال الفرض في غير ما يصلح للرد وسب
 كقوله اختارى ولما اعندي امرك في يدك خذ بالمجد
 لتنهاد يانه لا تطلق في الكل ان لم ينوه فحتموا

لا يلحق البائن لفظ البائن من الصريح كالصريح فافطن

باب التفويض

قال لها اختاري يريد نفسها كان لها الخيار في مجلسها

ان ذكرت او ذكر النفس يصح وأن خلاصته الكلمات طرح

لو تلت اختاري فخصت واحدة ثلثها الشيخ وقال مفردة

ولو نوى الثلاث في امر اليد يتعين حق في اختيار المفرد

أخبرت بالطلقة أو طلقت واحدة نفسى فتلك بيت

وجعله في يومه أو في غد يدخل فيه الليل لا بعد غد

وطلقى نفسك في رجعيته ينفذ والثلاث فرع ينييه

وبعد ما فوض لارجوع له وأخصص بالمجلس وفيما ذكره

عم وفي اذن الثلاث تدخل واحدة لا العكس فهو مطلق

لو عكست في بائن أو رجعي ما مورو عادت لأصل الوضع

والأمر يبقى في متى وفي إذا شئت مع الرد وفي الطلاق إذا

وليس في حيث وابن تطلق ما لم تنكح في حينها فحتموا

ومن ثلاث طلق ما شئت ما دونها والمطلق ما عرف

باب التعليق

لفظ الشرط أنفاذا إذا ما وكلما كل متى متى ما

يصح في الملك ولو يربط به ولم يزل ينقله فانتبه

فان جرى فيه انتهت وتطلق وبعد لا وانتهت فحتموا

وذا امر مسوي في كلما فان في الفعل لها تعميما

وقوله في الشرط اذا لا ينييه أقدم والسبق لها في البرهنة

وقولها تعبير في حقها كيفية الايراد بانطقها

والملك شرفا من الشرطين ^{كأن} كل طوف كلام اثنين
 تجيزه الثلاث للتعليق ^{يطلبه} لا عود بالتحقيق
 ووصله الطلاق بالمشيئة ^{بشيء} مبطل لتلك الطلقة
 وكل ما استثنى من الثلاث ^{تطلق} بباقيها بالانتكاش
 « باب طلاق الرضى »

صرح أو ابانها في عتته ^{فارقها} بموته في عدته
 وأن يبين بأمرها أو خالف ^{أو فارقته} بالخيار منعت
 وأن تسئل رجعية فتلتا ^{كان لها} الأرض لما قد حدثا
 أما الذي ابان ثم عوفي ^{فما لها} في الأرض من معرفي

باب الرجعية

تصح في الرجعي وقت العدة قبل الثلاث رضى أو ابت

بقوله

بقوله راجعت أو بامسها ^{أو نظروا} فربما بالاشتقها
 لا يرجع بعد طهرها في الآخر ^{وأن} تكون لم تغسل المحاشير
 ولم تغت في الدون حتى تغسل ^{أو ينقض} وقت صلاة مكمل
 والوطئ في الرجعي ليس بحرم ^{وتصلح} الزينة منه فاعلموا
 وينكح البتة البتة ^{حالة} بعد أدولته لا بعده

لأن ابان بالثلاث المرة ^{أول مرة} بمرة ومكره
 حتى يلحقه العيب بالغت الصحيح ^{بعد} لعدله لا بملك قد أبغ
^{بأن} النكاح للأول حل ^{ويهاجم} الثاني والثالث والأول

« باب الإيلاء »

ومنه عن قربانك كسبه ^{أو ابت} إليه مهره
 فأن يطأ في الأربع الشهور ^{يحت} وذلك موجب التكفير

من الأصل

يحت وهو موجب التكفير

وأن مضى ولم يطلأها بابت واخت اليمين أيًا كانت

وأن تكن فيه في الأبد كفر بالوطئ ولو في الزائد

وليس دون مدة الإيلاء ثبت إيلاء على النساء

صح في اليمين بالشهرين منها وشهرين وراهنين

صح من طلق رجيه لمن مبانة وأجنبيه

ومدة الإيلاء في الأسماء شهران في قول أبي الذكاء

والفني وطئ منه المتيقن لستم أو ستمها أو لقت

أو من فالفني بالقال وأن يزل فالوطئ لا محاله

قال لها أنت حرام قاصدا تخيها آلى ولو ما قصدا

وأن نوى الكذب أو الطلاق ما نواه صارا

باب الخلع

خالعها

من الأصل
أن وطئ سلفه لم يفتق
لتمه أو ستمها أو لقت
أو نفي أو فالفني بالقال
خبر أو ستم

خالعها بالمال أو طلقها تبين بالطلقة منه فافتها

وأخذه يكره منها عوضا إذا أفسر منه الاستعاضة

والخلع بالخنزير مجانا وقع بتا وفي التطلق جعي يقع

كذلك خالعي على ما يري وهو خلا تطلق عضوا فافتدي

وأن تزود من مال أو درهم فالتمه بدت أو ثلاثا فاعلم

طالبة الثلاث بالالف إذا أفوبانت ولناك تث ذا

شرط خيار الزوج في الخلع بل وجاز للزوجة حين ما حصل

والخلع والابراء يستطانعا أوجبه العقد لكل منهما

باب الطهار

من قال للزوجة قول الأثم أنت على مثل طهر أجب

يجرم عليه ولها ما والقبه ولستها ما لم يكفر قبله

من الأصل
لأن لم يراوئثت فالتام
من الأصل
وكذلك

أوجب النكاح على منيها

copy

sity

فإن يطأها حتى أن يكفراً كحل الطهارتم استغفراً

وعوده لرجب التكفير في تفسيره نية ولحن فاقنى فاعرف

تشييه بنحوها وبلغها فخذها كحل حكم طهرها

وأخته كلمة وعمته وأسد من الرضاع وابنته

في مثل رأي الحكم فرع بيته للبر وظهاره أو طلقته

من عم في نسوة طهارتم كان لكل زوجة كفارة

وهي على الإطلاق عتق ربه سألته من العيوب معجبه

من لم يجدها صام للشهرين ثم لم يلق أطعم للستين

كل فقير نصف صاع بدر وفي الشعر ضعف ذوات النمر

باب اللعان

زوج الحفيضة إن رهاها بالزنا أو نفى مولود لما تلاعنا

وإن

وإن أبي يجبس أو يلاعنا وحدان آخر بالزنا ولدنا

فإن يلاعنا لعنت وإن أبنت تجبس أو نفى بالتي ثبت

إن فيها الصلاح للشهادة وحدان خلاص العدا له

وإن يكن قاذفها ليس يجد والزوج عدله سقط اللعن وحده

وقد أتت كيفية اللعان في سورة هود من الزقان

ثم إذا تلاعنا فيهم ولم ينفى قاض يحكم

وإن يكذب القذف نفى الولد المحب بالام قاض البلد

وإن يكذب نفسه حد رجل نكاحها إذا ولفى أجل

كوفت جمع آله الولاده والنفي بالقول لدى التهنئة

لا بعده ولا يقدف أخوها ومنكر الحمل إماماً يؤتسى

باب العنين

يوجب العيان والمخفى لا من جب غاما ويرى أن وصل
فيه والاصح بالتفريق تبين بالطهارة في التحقيق
وأن يقل وكنتها وانكوت وصوله وقلي بكر خيرت
وأن تكن شبة في الأصل فالقول مع يمينه للبعول
وماله في العيب من خيار ولاله في المذهب المختار
باب العدة

وعدة الحرة في الطلاق ثلاث حيضات بالاتفاق
والقدر في الأياس وفي الصفر أو لم تحض ثلاثة من أشهر
وأشهر أربعة مع عشرًا لعدة الموت بنصف بدري
والامة النصف من المقدار وحيضتان في الحيض فاسطر
والحال الوضع وزوج فلأبعد ما في الاجلين قدرا

في الأصل
وإذا تكرر ثبوت في الأصل
فالقول مع يمينه للفعل

في الأصل
والحال الوضع وزوجة القار
أبعد ما في الاجلين مقدرا

وفي فساد العقد الشبهة الحيض للفرقة والمران
من طلقت في حيضة لم تحتب بها من العدة الذي وجب
بشبهة الطهر على العدة الحرة به وانقضت بمدة
ومدة العدة في الطلاق وموتة من ساعة الفراق
وعدة الفاسد بعد التفريق أو عزم ترك ولها فحقتها
وإذا تقول عدتي قد سلفت والزوج ينفي قبل أن حلفت
وما على ذممة لنجب لو غيب جيل علة في الحكم

«فصل»
تخذ من تعدد للبنات أحد من تعدد في المرات
بتركها الزينة وعطير والكحل والذهن لغير عذر
بشرط تكليف مع الاسلام مقدرة العتق ونكح بطلا



في الأصل
وعدة الفاسد بعد التفريق
أو عزم ترك ولها فحقتها

ولا تجوز خطبة المصدة	ولا قرآن بيتها بنقلة
بل تخرج التي توفي بها	ولبيت بيتها محلا
أبائها لو مات عنها سفر	عادت لما دون الثلاث للمهر
باب ثبوت النسب	
أن تزحل المرأة الحولان	ونصف حول أقصر الزمان
فتنسب الولود من معتدة	رجعية يثبت في ذي المدة
وفوقها ما لم تقل قد انقضت	ورجعية في الفوق محاذات
لادونه وما نلده ذات بت	إن كان في الحولين فهو قد ثبت
لا فوقها إلا إذا ادعى ثبت	والموت مثل البت أذبه أنت
كمن أقرت بالمضي لأقل	من نصف حول ولدان وما كل
لو ولدان واختلفا فقالت	نكحت مذمت شهر طالت

وهو

وهو ادعى الأقل فالأول لها	مع خلفها والخمسة لها
ومن يقل ذا الطفل لي وحدا	وأدعت الأم نكاحا ورثا
باب الحضانة	
الأم أولى بالحضانه من الأب	مالم تكن زوجا الشخص أخني
فإذا ما أب من بعدها	فأخته للأبوين فافقها
فأخت أمه أخت لأب	وخالة وعمه ورثت
وبعد من فالأحق العصبه	ولا ية كارتهم مرتبه
ومن يكن أحق أولي بالصبي	مالم يطق لأكل ومشرب
وليسه للثوب واستنجائه	منفردا بالكل باستغناؤه
وتحكى الأنثى بحجر من لها	حق حضانه المهران تشتهى
ولم يجب حضن الأم الولد	وقنه قبل الفراق فاجعه

هذا إذا انفردت
والأول من قبل
والأول من قبل

هذا الأصل
والأول من قبل
والأول من قبل

هذا الأصل
والأول من قبل
والأول من قبل

والحضانة في السام من فميه للام عالم يحفل الدينيه
وليس للصغار من خيار في الحضانة في مذهبنا المختار
وبالمن قد طلقت نقل الولد الامتواها الذي به عقد
كتاب النفقة
يجب للزوجة مع كسوتها ومسكن خال على زوجها
للأصغير والآن عصت او حبست بغيرها او غصبت
وسره لا يوجب الأمانة لكنها تؤمن بالصدق
ولا قضا الفوت وقت تدعى لا بتقديم قضاء أو رضا
وبيع في لقوام الزوجه لأمة الامع التبوئة
ومن ينف وطله عند مقر بحاله وبالنكاح المستمر
يفرض الحفل والزوجات والديه من ذوي الحاجات

في وقت لا
تفرض الزوجه وللصغار
والديه عند الافتقار

ومثلهم معقده الطلاق لا الموت والحيات في التوق
والقريب المحرم المقترق قوت على كل قريب مؤسس
كالارت مع انوثة أو صغر أو من أو مع عمر في عمر
وباختلاف الله الاتفاق في غير الولاد والنكاح منتفى
والفوت للأمر لك مما اكتسب هذا اذا ما الله لنا أجب
وأن يكن لا كسب ليس يقدر فهو على البيع لا الشجر
كتاب الاتفاق
يصح من مكلف حر لا يملك بالصرح منه فاعلمن
كانت حر مطلق محرر أو ماله عن بدن يعبر
كالرأس والوجه ووجع الله نوى به أولا وبالكناية
أن ينوه كقوله لا ملكا لارق أو سبيل لي عليك

ومثلهم

لا قول لا سلطان لي عليه او قول يا بني يا أخي لديه

والملك لله عز وجل فاعلم ان كان ذوالملك له ذارحم

وصح ان الحق للرحمن او صم او قال للشيطان

وصح بالكره ومع سكران اضعف للملك والشرط قرن

والحق في العتق لامة تباع وعتقه من ذوقه يفتح

والولد الطاهر من مولى الامة حر اذا استلمه والتزمه

لان سواء فهو عبد مثلها وولد الحر فابع لها

باب عتق البعض

ومن يحس بعض عبده فيما يقي واعتقاه اجمعا

وان يحرر خطه المورطون للغريبي او عتاق او ضمان

ولا ضمان اذ يكون معديا ثم له الولاء مهما غرما

من ملك ابنه مع القيرش نصيبه بغير عزم يستحق

باب العتق على جمل

من قبل العتق بمال عتقا وكان اذنا ان يدفع علقا

لو قال ان تبعد موقعتي على لدا قبوله اذ يرهق

لو اعتق العبد على خدمته حوامض والشرط في ذمته

باب التدبير

لو قال ان مات فذا بحر اقال ويرتك او مدبر

صح ولا يمنع من اجل دله بل رهنه او بيعه او هبة

وهو من الثلث يموت يفتق ان هو سوا الكمال ملاق

وان يكن في ثلثه يسي والكل ان كان مدينا شرعا

ثم ابن من قد جرت مدبر وحاله كالحال مستنظر

لو على التوبير بالموت على وصف كان في مرضي ذا عصار

فانه مقيد والبيع ماله ذافهر غير متمنع

باب الاستيلاء

من وليت من سيد معترف فالبيع والتكليف فيها متصف

لكن له الخدمة والاعارة والوطئ والتزوج والاعارة

وقتها بموته من ماله بلا سعاية لاجل دينه

وان يزوجه انما يولد فحكمه كحكم امه يسد

من اشترى زوجته ولا ذك اولدها فهي له ام ولد

لو ادعى نسبة مولود الامه احد الشريكين بتلك الزمة

وتلك ام ابن له ويلزمه في الفقر والقيمة نصف يعزوه

كتاب الايمان

انواعها

انواعها ثلاثة لا رائدة الخور والخور والمنعقدة

فاللغول اثم بها لمن حلف بكذب يظن صدقا واختلف

اما الخورس فهو عهد الكذب بالخلف في السالف لا المرتقب

وهي على مستقبل منعه ويلزم التكفير فيها مفردة

لا فرق بين الحمد والنسيان والكره في الحث ولا الايمان

والخلف بالله وبالاثناء وصفة العز وكبرياء

اقسم او اشهد او طاحلف والعهد والميثاق كل حلف

كذلك تعليق بلفظ الشدة او اوقع الحلف بلفظ الكفر

لا علمه وحقه وغضبه وبنيته وسلسله وكتبه

والخلف بالله وبواو القسم والياء والتاء كل مقسم

ومن يجرم مثله لا يحظر لكن اذا استباحه يكفر

هذا الاصل
وعزاه الله وكبرياء

لو وصل اليمين بالشيء لم تنعقد يمينه في الجملة

فصل

لحشته كفار ومقدرة بالحق أو طعامه للعشرة

أو كسوة من لم يطق شيئاً لها صام ثلاثة متابعاً لها

وقبل حنث لا تكون بحزبه والحنث أولى في بين العصبة

باب اليمين في الفعل

ما كعبة وبيعة ومسجد كالبيت أذ فيه اليمين تحق

ثم لسطح الدار حكم داخله وليس طاق الباب من منزله

ولا تزول سكنة المحل ما لم يولد له مال وأهله

ثم الدوام في الركوب المائل كما لا تبدأ ولا جلوس الداخل

فصل

والحمل كرها لم يكن كفلاً لكنه باذنه كمثل

لا يخرجني

لا يخرجني إلا ليت يحدث فجاءه مع حاجته لا يحث

ليأتين فما أتى في عيشته فحشته معاقق يمينته

لا تخرجي إلا بأذن امرأك يشترط الأذن لكل من

باب اليمين في الأكل والشرب واللبس

انقسم لا يأكل من ذلك النخلة فهو على ثمنها لا الجملة

وإن يعين رطباً أو بئراً أو لبناً فطعامها أخرى

لم يحن بقره ووطبه ولا ضيماً إلا خير فأنقذ

وليس لحم الحوت لحم في القسم بل لبده والكروش والحذير

وليس الألية باللعن ولا بالشتم فمن باعها أو أكلها

وكل حالف عن الغداء أو السجود أو عن العشاء

فاسم الغداء كله من فجر إلى الزوال والعشاء بحري

منه الى ان تصان ليل يسرى وبعده السجود حتى الفجر

اقسم عن اكل وشرب وكسا ليس له تخصيصه فاقبها

وحاشي في الحال من قد اقسم بانه يصعدن في السما

باب اليمين في القول

يختص من يقط من مقام الشخص في الخلف عن الكلام

سج من اقسام لا يحدث او قرأ القرآن ليس يحدث

ويوم تكليم فلان يشمل على الجد يدين مقامه فعل

وان غوى بدأ النهار دينا وذكره الليلة يختص بها

واليمين والزمان في التكبير والضد نصف الحول في التقدير

والقدر في الايام والشهور معرفين العشر من مذكور

فصل

اقسم لا يبيع ولا يشتري لا تحت ان وكل في ذافاض

لكنه يحد في الوثاق بذلك النكاح والطلاق

والذبح للشاة وضرب الجبد والصباح عن دم جري والحد

وهبة والقرض والاعارة وكسوة في المخت بالوكالة

كتاب الحدود

اما الذين اشهدوه فاربعة ان صدقوا وعينو انك معه

مع النيمان والمكان بينوا وعد لواحد الذي قد عينو

كذا اذا اقر بالشهادة صدق في مجالس اربعة

لكن قبل الحد مهمار جعا او وسطه خالي عنه فاسما

والحد جلد مائة للبر والحسن الرجم هو العمد

والجبد خمسون وبالتوسط يكون ضرب الجلد في غير ذلك

باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

ومن يطأ شبهة الحبل ولو يظن حرمة للفعل

كأمة الابن وريبات العدد من الكنايات فما عليه حد

كوالوطئ شبهة الفعل لمن تعد في الثلاث والتحليل لمن

وحد في وطئ الأما للأخوة ولو مع الجهل لذابا لحرمة

لا الوطئ في الدبر أو البهيمة أو بزنا في طحرب الفتنة

باب الشهادة على الزنا والرجوع فيها

لو اثنوا حد أقديما لم يجد وحد في القذف وفي السوق

من اثنوا زناه بالخائبة حد مع التعيين لا الجمولة

كخلفهم في طوعها أو في البلد ولو على كل زنا تم العدد

ومن بدت بذكر أو هم قد شهداء على زنا هالم يجد أحد

لوعاد بعد الرجم بعض الآية حد وإن هاتما صنعه

باب حد الشرب

يجد شارب الخمر إذا صحا والرجع عند أخذه قد صحا

إذا أقمرة أو قد شهد عليه عدلان ثمانين جلد

للحر والعبد بنصفها يجد ومن اقروا شق فلا يجد

باب حد القذف

يجد قاذف لحر مسلم مكف ذي عفة بما أثم

كحد شرب في ثبوت وعدد بطلب المقدون بالزنا يجد

مفقا وليس غير الحشو يخلع عند ضربه والفرق

ومن نفى أبنا عن اب في غضب يجد لأن حد ذلك خافك

ومن يقل للغير يا ابن الزانية لذات عفة وتلك فانيه

هذا الأصل
وطب الرأى له والرد
أو وله بقذفها زور عد

وطالب الوالد أو ذاك الولد أو ابنه بقذفها فهو محم
ومن يقل لغيره يا فلان فقال بل انت محمد بن أن
لا في هذا قريب ونفى وحده في العكس وماله انتفا

باب التعزير

ويلزم التعزير من عداي أو رب كفر بالزنا أو مسلما
بالكفر أو بالفسق أو بالسرقه أو قال يا خبيث أو بالزندقة
بضرب أو حبس أو بغيره وأربعون غير سوط الكثرة
لأن دعا بالكلب والخنزير وهو أشد الضرب في التشهير
وكل من عدا أو يعزير فدمه أن مات فيه هدر

كتاب السرقه

وقطع ذي التكليف واجبا مساوت لثمن عشرة درهما

هذا الأصل
تقطع ذوات التكليف فيها عينا

من حرزها أو حافظها يسر أن شهدا أن ابنه أو يقي
وفي القنا والساج والزبرجد والدر والياقوت قطع المعدي
كذا في الآلات والأبواب والأوريج من الأخشاب
لا قطع في الباع كالزنج أو مسرع المسالك البطني
والزريع قبل الحصد والعمود والثمار رطبة أو بالتعبد
كذا صليب التبر والصاحف وباب مسجد أو العازف
أو أخذ مثل الدين أو خيانه أو أخذ بيت المال أو من زوجته
أو زوجها أو محرم ذم منه كذا الحر الصغير فاعلم
فصل في كيفية القطع

من زندقه قطع ويحجم فإن يعد يسار رجل محرم
وإن يعد فالجسد أو يتوب أكن بأبهام يسار عيبا

هذا الأصل
من حرزها أو حافظها
أسر أن شهدا أن ابنه أو يقي



ولو عاى هذا أسرى شهداء وغائب يقطع من قد شهدا
 لملك العين أو أوى فلا قطع كنقصان الضاب فاعقلا
 لاجمع الضمان والقطع معا بل قائم العين يرد فاسمعا
 وصالح الامرهما قطعا فالرد والتفمين عنه رفعا
 باب قطع الطريق
 قاصد قطع قبل فعل جبا وبعد أخذ المال حد مذابا
 يقطع رجل ويد من خلف وقتله فقط يقتل بكفى
 وأن يكن مع قتله قد نهاي مالا فقطع مع قتل وجبا
 وصلبه والمال لا يضمنه ومثله في الحكم من يعينه
 والنهب والجرح به القطع فقط والجرح لا غير أو القتل فرط
 وتاب أو ذارحم له قطع فالامر للولي حقا يتبع

كتاب الجهاد

أما الجهاد فهو بالكفاية فرض على الناس مع استطاعته
 وحط عن لمنه وعبد وعبي وأمرأة ومقعد واجد
 وفرض عين حين يهجم العدو يدخل فيه نسوة وأعبدة
 وعند ما يحصرهم ندعوهم ليساموا فأن اطلوا وسلموا
 فان أبوا ندعوهم للجزية وبلا بانحزم بأستعانة
 الحريم ونصب محيق لهم وبالغريق والتغريق
 وقطع أشجارهم ورميهم وأن ببعضنا اتقوا مع قصدهم
 ويكره القتل لأننى وصي ومقعد وقتل نجل لاب
 وليأب الابن كي سواه يقتله والصالح بالمال لنا أن نبذله
 أنيك خيرا وكذا النبذ لنا والترك أن سلطانهم خان بنا

ولا يباع منهما السلاح وقيل من امن لا يباح

باب المغنم وقسمته

يقسم ما قد فتحوا بغيره او يقرأه للجزية

والقتل لا يري او استقامهم بجوار أو بدمية نذرهم

ويحرم الغدا وفقر المشية لا زجها وحرقتها بالبادية

لا يقسم المغنم في دارهم والانتفاع في ليس يحرم

يجلف او يطعام او حطب والادهن والسلاح ايضا والشب

وبعد ما يخرج من تلك فلا ورد في المغنم ما قد فضلا

وقيل من اسلم يقيم طفله وماله الممكن فيه نقله

لا زوجة له ولا العتار وعبد القائل والكبار

فصل

في الاصل
لا زوجة له ولا العتار
وعبد القائل والكبار

لراجل سهم وذو السهم فارسا وما سوى هذين

يضع له طالعده والصبي وامرأة تحض او ذمو

والخمس للمسلمة واليمن وابن السبيل ثم للتقديم

يخص ذاك القربى فقير منهم والاغنياء لم يدر شيئا لهم

ولا اعلم الشئ بالتفصيل بل ان السبيل القليل

باب استيلاء اللغات

ملك بعض بعضهم منهم وهو لما عمل عند غلبهم

ومثلوا ما اخذوا عيسى فان يسمع نصرنا اليسا

فهو مجازا قبل قسم المغنم لملك وبعده بالقيم

وما لهم في املاك ولدنا بسبيهم ملك ولا حرمنا

ولا مدبر كذا امكاتب والكل منهم ملكا اذ تغلب

في الاصل
يخص ذاك القربى فقير منهم
والاغنياء لم يدر شيئا لهم

في الاصل
صان

راجل

باب المقتضى

لولا فضل الله لم يكن لهم بالامن ماله ولا شئ لهم

وليتصرفوا الذي يرضيه اذ ملكه من امله مشبه

وقيل من ان فيه اليه في الحال والتكليف ما لا اظلمه

كسهم يقتل مما اسلم ثم او بعض اسرار البصير فمهم

فصل

لا تترك الحرب لكثرة فينا سوى ان صار اهل ذمة

فان يرد لحد الدارهم منع وان يعلم فقتله شرع

ومن اتانا مسلما فماله ثمة منهم لنا الا طغله

باب المشرق والمغرب

والواجب المشرق ارض العرب وارض من اسلم طر التظلي

او قسمه اذ فتح بعنوة لاهل مغم وارض البصر

والهم

والحام في السوا او موطن افضا بعنوة وقد افاض

عليه او كان يصالح فتحا هو الخارج في حرب صلا

للزراع درهم وصاع فاعلم وذو الرطاب خمسة الدرام

وفي حرب السهم والفضة اقل ضعف خارج في الرطاب واصل

والاخراج عند غلب المار ونضبه او افاة السمار

وان يطل او يبع في اسلما في الخارج مثل ما لو اسلما

فصل في الجنية

وهي على كل فقير يعمل في كل شهر درهم يحصل

وضمعه على وسيط الحال وضعف ذا على كثير المال

من الجوس او اهل البيت والوثني الصبي لا العربي

ليست على المرتد والصبي والعبد والمرأة والصبي

195

ولا يقتل بالعتل	ولا يقتل وراهب معتزل
ويؤخذ الذي بالتميز	عن زينا والركب الميز
لا يركب المثل ولا السج الذي	والسلاح محله لا يستوي
والمنع الذي غير مضم	لهم ولا يقتل مسلم
بل بالحقهم بل بالحق	او فلبهم في الجحيم
وما اخذك بالحق	يعرف في مصالح الاهوال
مثل بنا قنطر وحبر	وهذا مقام وصي

باب الرضا

بحسب مرتبة الاسلام	مع عرضه ثلاثة الايام
فان ابي يقتل غير المراف	فيل مؤيد بالردة
ثم زوال ملك من يرد	يكونه موقوفاً الى ما بعد

فان يتب عار وان يتب	ردنه فليس في جمل
في حال اسلام لوارثه	في حال ارتداد من فني فاعرف
وعند حكم بالحق يظهر	تتعد ام الولد والمير
ومن دينه وما يتب	كبيه وعقبة في وقتا
فان تمت فالعل من ذاك	وان هذا المير جاز طاعت
وما اخذك بالحق	وما اخذك بالحق
وما اخذك بالحق	وما اخذك بالحق

باب البقاء

اذا ابى عن طاعة الامام	جماعة في بلد الاسلام
دعا هو لك شبهة لهم	فان الجوامع بعد اقامتهم
بحمد واتبع المولى	وعند فقد فقه بحكم



1957

Top ing rsity

وطالهم حبس كي يتوبوا واليهي الاولاد فيه جوار
 لو قتل الباغي نفس وظهر عليه هو فقد لغف واما اعتبار
 ويرت القاتل باغيا قتل والعلم مع تأويل لزام
 بيع السبع من اهل الفتن بحكم مع علم هذا فاطن
 كتاب اللقب
 اخذ ما اول به ثم النسب ثبت بالانفاق من له انتب
 ولو القيد وهو الحال وزقه من صفيت المالك
 وارثه له وليس ينفذ تصرف عليه من يأخذ
 كتاب اللقب
 هي امينة ولوين الحرم انه اخذت لبر اولهم
 واشهد الواجد ثم عرف لا الى الالباس من ان يعرف

في بيت القادر باعياض
 في العليح تاول المديون

ما جبر وبيع والصدق ما وان كان فقيرا انفق
 ثم اذ المالك بان خيرا بعد الضمان والمضى باجرى
 وهو بالانفاق على البهائم دون اذن المظاني غير لازم
 وليصرف من اجرة ذاك الفع لا والاباعها بالشرع
 ثم له من ربحها ان ينفذ لو ياخذ الانفاق منه فاسما
 وما عليه دفعه للمدعي بغير برهان عليه فاسمي
 وانما يثبت على ذاك الفع هل ولا يجبر فيه الشرع
 كتاب الابن
 من رباها مسافة السفر فاربعون رهالا استقر
 حضار والدون له بقدره ان كان قد اشبهه فقد اخذ
 وان ابن منه فماله ضمن وام ولد ومير كفت



1957

صاحب

كتاب المفقود

من جهلت حياته وموضعه
فليكتب القاضى له من ينفعه
في اخراجه وحفظ ماله
وقوته زوجة له ولطفله
ولم ينق بينه وزوجته
الى انقضائه من ولادته
والارض والمدة منه بعدا
بحكم عالم بموت فاعلم

كتاب الشراكة

وهي على طرفين تلك قوى
كاللذين لا يبين معا فاكثرا
والكل اجنبي مع من شاركه
شركة المقابلة للشركة
وهي مفادضة اذا تضمنت
وكالة مع الكفالة ردفت
واستوى في المال والنفق
والدين اما الشا ففى كالحق

فلم تجز من كافر مع مسلم
وذى صبي مع صانع للحمام
وما اشترى الفرد بيع للشركة
الا طعام اهل مع كسوة

وعمل من عليه دين يلام
شركه كسوة او يفرم
ويطقت ان ملك الشريعة
فمع فيه شركة المقابلة
لورث البين والارها
وهو الذى تصح فيه فاعلم
وهي عنان ان تضمنت فقط
كالة فمع فضل يشترط
في كالة دون البرج او فكل
الربض مالا او غيره فبنيه
ولم الخاط وخص الشري
يلعب الايمان دون الآخر
شركة التقبل الايمان
في الشغل او شغلين يفتلان
من يتقبل منهما يلزمها
ذاك واما يكتب بينهما
وشركة الوجه ان يشترط
شيئا يلام وما قد اضيا
بغيرها في البيع فالرج تبسج
لاصله في القسم والفضل انشع

من الاموال
تضمن البيع والارها
فهو الذى تصح فيه فاعلم

195

فصل في الشركة الفاسدة

ولا يقع في اصطلاحه او يطبق الا في سائر وهو ملك مكتسب

وربح شركة بغير المال عند فسادها بطل حال

ولا يترك مال البعوض بلا اذن وموته لها قابض

كتاب الوقف

يزول ملك واقف مع القضا وهو بلا قسم وقضى ما مضى

وجعله لحرمة لا تنقطع شرط وقسه لاهل منع

وصح وقف لبقار بالبقرة ووقف مقول بقر بغير

يبدأ بتغير له من غلاته والدور للسكنى على ذى حاجته

وجاز للواقف صرف الفدية لنفسه والشرط للولاية

كتاب البيوع

يقع بالقبول واليجاب وبالتطاعى مطلقا في الباب

بشرط عرفان لوصف الثمن وقدره لان الشار البيع

وصح

وصح بالخضرا او بآجيل ومطلوع النخلة بغير نخلي

والبيع للطعام بالخيار فيه والليل بالعاميون مرفه

لقد اوجر بعينه صح ولولم يدر فيه وزنه

وصح في صاع لبيع صبرة في كل صاع بكذا في مرة

وقل سلة بكذا من ثلثة كالذرع في ثوب بغير في الجملة

ولم يسم فجميع الصبرة ان ساد في النقص معنى بالخصه

وبيع اذرع لغى من مائه في الدار لا في اسهم البيعة

فصل

وفي شراء دار بناؤها داخل كشتر في بيع ارض اتصل

والذرع لا يدخل ما لم يذكر كذا انما يبيع الشجر

وجاز بيع ثمار ما بدا حاله صرا وشرطه كذا اقلا

وصح الاستئثار كبسبيل في سبيل وياقلا في قشر

واجبة الكيل على البائع ووزن الثمان على المتبع

باب خيار الشرط
يصح للبائع أول من اشترى أولها ثلاثة لا أكثر

الا إذا أجاز في الشئ صح وذكرها في شرط فقد صح

وملاصع بائع به لا يخرج أما خيار المشتري فيخرج

والعلم شرط الفسخ لا الإفادة بالهون يسقط أو مضى إليه

لو باع عبده على القيان في ودلعي العقد بلا توقف

لأن إذا فصل فيه الثمن صح إذا عبد القيان لم يفسخ

مشتريان بالخيار فراضى ودأب فمقدم لم ينقض

وشرط كتب أو لحظ عدما أن شلار والمشتري أو ثما

باب خيار الرؤية خ
صح شراء لم ير لكن له إذا رأى له بطله إذا رأى ولو اطله

ولم يكن لبائع كسرى ثم كفت رؤية وجهه المبر

كذا رقيق ودواب مع كفل وظاهر التوجه إذا بيع محل

والدار لا يبر للمشتري داخل ورؤية الركن كالمركل

ومقتضى صح والخياره يسقط في العقار عند الوضلة

وغيره بالجنس أو بالشئ أو ذوقه كروية في اللحم

ولا خيار لاربي فلا شري بلا فداي مالم يكن تغيرا

من اشترى شيئا فباعه في البعض لا رد سوى عيبه

« باب خيار العيب »

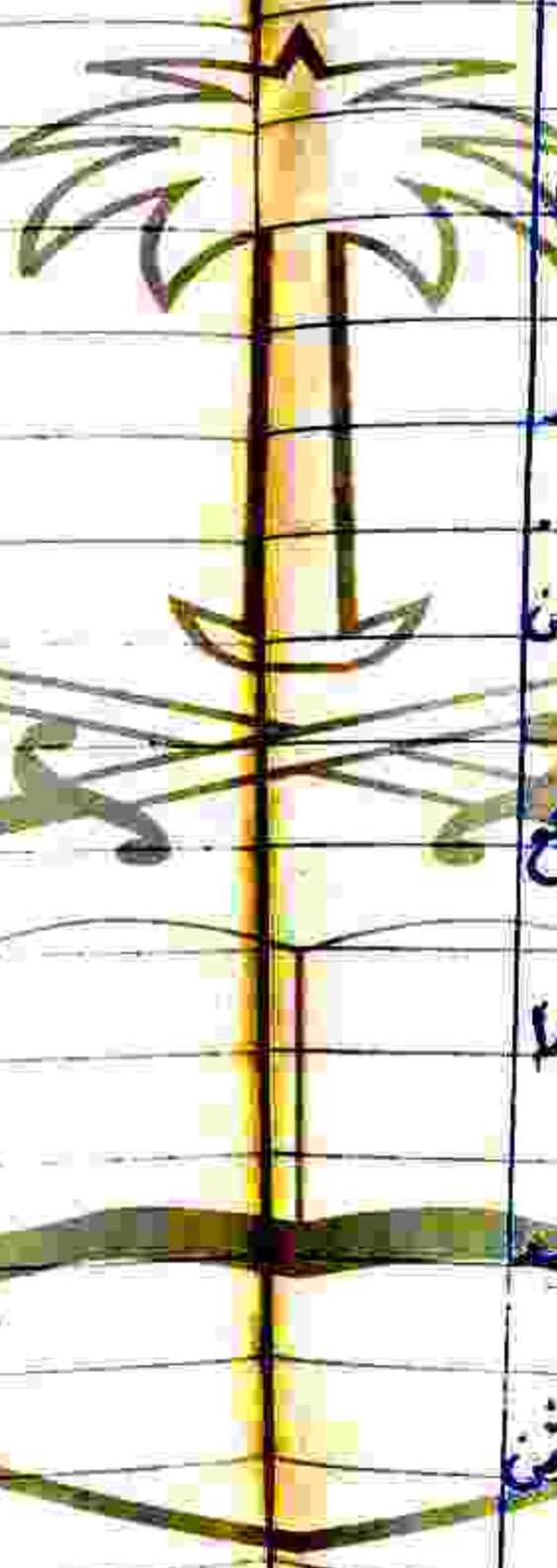
ويأخذ المبيع بالذي اشترى أو ان يرد له عيب ان يرى

والعيب ما أوجب نقصان الثمن عند التجار كالجون والنق

والبول والفلأش والاباق	واللغز والرق والاسراف
فان بين عيب له من اشترى	يمد بارش او يرد ما شري
باذن بائع ويمد الطمع لا	يرد الثوب وارثه ان يجد
والذي باع قبوله اذن	وان يبيع ليس له نقص الثمن
وان يخط او يصفى ما قطع	عاد بنقص فيه الذي طمع
كما يعود ان يبيع ما اعلم	او مات بعد او لأكل طعم
ومشترى يبيع ويطلع وجه	ما فيه نفع له وهو قف
يعود بالارش لنقصه اذن	وعند فقد النفع بمدة الثمن
لورد ما باع بعيب بقضا	رد على بائعه لا بالرضا
من ادعى عيب البيع اذ يقضى	ليس عليه ان يؤدي العوض
بل يجلت البائع او يبرهن	على وجوده لديه فانقضا

في الاصل قلنا
والذي باع قبوله اذن
وان يبيع له رد لهما

لو وجد العيب لبعض الثل	فرده او اجمعه لثقل
ولم يغير عيبه بعض يستحق	من ذلك والخيار في الثياب حق
ثم الرضا يسقط لا ركوب	صح شرط الرجوع من عيوب
باب البيع الخامس	
ولم يجر بيع دم وخمر	فنزيره وميتة وحمر
وامرات الاولاد والمدر	وبيع غلوة سقط لمشترى
وبيع طير في البراءة	والخوت في الاما مواته الصلابة
كالصوف قبل الجوز والاليفة	خروجها ولو لو في صرف
والجذع في سقف ولا الذراع	ثوب وضربه لقابض زن
والثوب من ثوبين والمخارصة	والرمي للاعجار واللام
وابقى على امر ليس معه	ولبن من الفتاة الرضعة



195

وشره في روافد الانسنة كمن يدرك النفع دون الشك
 كذا اشترط طابع قبل ما يقدر له بدونه الثمن الذي عقد
 والريضة بالظرف لا بالوزن والطرح عنه بهذا الوزن
 والرهان فيه والنسبة لأجله في البيع لا يجوز
 ولا يقوم الحاج والدياس ولا الغطاي ومصادق الناس
 والمشتري في قاس البائع يملك بالقبض باذن البائع
 بيمينه بمثله الا في حقه ويقتضى القصد مع هيبته
 والرجع للبائع طاب دونه وبيع ما ضر لباد يكره
 كالباع من بعد اذ ان البيع لا يبيع من يريد فيه فاسم
 ولا يباح فرفة المضير ذي الرحم المحرم عن كبير
 باب الاقالة

بالثمن

بالثمن الاول جاز ولازم وشرطه الاول في البيع يتم
 وتلك فسخ ثم في حقها وفي حقها البيع منها
 بمنع اهلك المبيع لا الثمن وملك بيمينه في اسقطان
 باب التولية والرأيه
 بيع بما تمام عليه التولية وان يزد عليه في الثانية
 والثمن المثل شرط فيهما ثم اليه جاز ان يضمها
 في صيغة وقتله والقصد وطريقه ما اخذ وامن اجه
 ولا جرم المحل وسحق الثمن لا اجرة الرعي ولا العلم
 فان نحن ياخذ بكل او يزد وان يئن ولا بالنقص منه
 يباح البائع بالتغيب بلا بيان ولو في التغيب
 وبلا بيان بعد طعن البكر وبعد ما التغيب منه جري

بلا بيان الاصل قلنا
 بالثمن الاول جاز ولازم
 في الثانية او في النفس والمصلحة
 والثمن الاول فيه فليس
 شرطه الا في البيع يتم

وان يترك او يراجع ما اشترى او يهدى ولم يبين خيرا

فصل
بيع العقار صرح لا المقول من قبل قبض وشر المكيل

بالدين لم يملكه ان يملكه ولا يبيع للمفرد حق يملكه

وجاز في الأمان قبل قبضها تصرف والوط والزبد بها

باب الربا
عقلته قدر وجهته فيها للفضل والنكاح اذا ما اجتمعا

أما المالك الواحد قد حرط وكل ذابحل بها عدما

والبيع في الوفاء او في اللب بجمعه يصح ذابحل للثقل

واعتبر النصفين لا المقايضة فيما سوى الصرف من العاقبة

والبيع في مختلف اللزمان تمام وضابح كالإيمان

ومع بيضة بيضتين جاز لحقة بحفتين

وجاز ايضا بيع تربط مثلا بثل كزبيب بعنب

والخبز بالحب ولم يثبت بيا ما بين مولاك ويولى فيها

باب الحقوق والاستحقاق

والبيت مهما اشترى بكل حق فعملوه بنكته الاستحقاق

لكن في المنزل هذا أدخله اذا اشترى بكل حق هو له

فصل
بيعة يتبرأ نسل لهما اذا استحققت لأبأ قاربها

أقرب بالرق وقال اشترى فبان حراما له ذابحل ثمن

فصل
أما على البائع ان يحضره او فعلى المبتدئ لغيره في بيته

صالح عن دعوى بطلان استحقاق لبعضها فلا رجوع يستحق

وان يأتى قنادة بقطرها يرجع بقطر نقص ملكه لا

فصل في بيع الفضولي
من باع ملك الغير للمالك ان يفسخ او يجيز فعله اذن

ومع عتق مشتر من غائب لا يبيعه ولا بأذن الحاكم
فصل في بيع الفضولي
ان تم بيع الفضولي

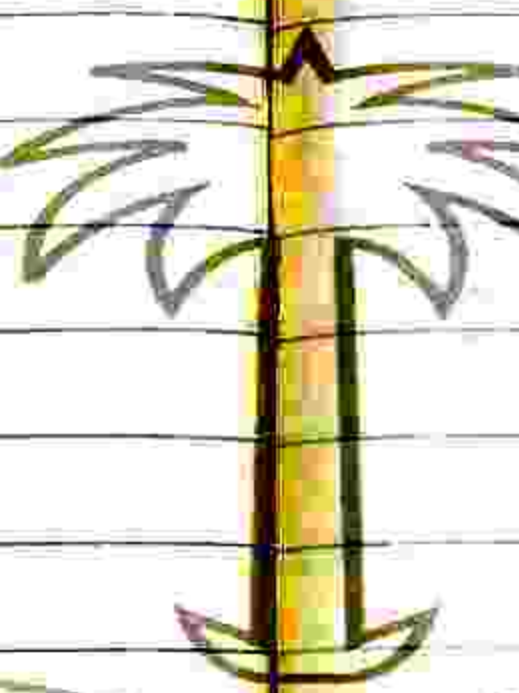
باب السلم
 يصح في معلوم قدر وصفه بالكيل والذرع وعدم معرفته
 في الجوز والبيض وحب اللب ان علمنا ما سمي من ملبس
 والفسان لا يضمن الاطلاء مجهولة وجزء الرطاب
 والحيوان والجلود وعرضا وهو اللحم ايضا فدا
 كذا ابليل في ميين او بذراع رجل مبيد
 لو في طعام قرية مبيد او مثل تمر مخلة مبيد
 وشرطه بيان جنس وصفه والنوع والقد كذا في الذرة
 بقدر رأس المال في الثأب وموضع الايفاء في الفحل
 اسم الظا في كذا ثم نقد نصفها فنصفه الباق فسد
 ولم يجز نصفه في سلم ورأس مال قبل قبضه فطعام
 لا يابس باستصناعه والسلم في الطست او في الخن او في القوم

في الاصل ولا

لا يقبل رأس المال قبل القبض ولا يفسد بالفساد ولا يفسد بالفساد ولا يفسد بالفساد

مسائل

مسائل شتى
 وكل ذي ثياب وذي ثياب في سبع كالصبر والركاب
 يصح بيعه واصل النظم فيما سوى الحكم السلم
 ووطئ زوج المشتراة قبض لا يقبض وليس فيه قبض
 ولو عن الجوز فطابقا فئات او الفقه فهو قضا
 فبدا في رجل تلسرا او باض طير فلي قد ظفرا
 باب الصرف
 الصرف يصح ثمن بثمر فالجنس بالجنس بثلثين
 مع تعاضل ويستوي الحسن في الموزن والردى ولوز الثمن
 وان يابن جنسهما قد اختلف جاز الجواز ان يابن لثا بثلث
 لو باع سيفا بحلي ودفع قدر الحايض وان داما دفع
 يصح في السيف بدون حليته ان لم يضر تحصيله لم يثبت
 وفي انا ورضه بالقبض يشترك الا بقبض القبضه



لأن إذا حرك استخاف	غير في الهمزة ورد الباق
وبيع درهم ودنيا	مع بدنيا ودرهم
والهام في النقود علم الغلبة	مها تثن فان تثن من فضة
فلا يباع بفضة بالبعض	او غلام بلاتنا ومرض
وان تثن غابر الفس فما	بلاتنا وبيلا ومرض
ومن شئ بالتاس بدلكه	ولم يمينه لشيء المقدر
ومن بيع شئ بفضة درهم	من الفلوس مع ذاب المقيم
كتاب المظال	
تبع بالنفس بقول الطاف	كفنت ذاقوه الماشل
وشا ط الدخ بوقتينا	بضرة فيه والاسجنا
يفضي في على ما عليه	ان لم سلمه غدا اليه

في الاصل
والعلم في النقود علم الغلبة
مها تثن من فضة او ذهب
بيع عشرة من الدراهم
و يشار بدنيا رثن لا يبي
والكلم في النقود حكم الغلبة
مها تثن من فضة او ذهب
فلا يباع بفضة او ذهب
ببعضي ببيلا ومرض
وهكذا مها تثن غاها
شرط التاوي اربع الاطراف

واللفظ بالدين الصحيح الثابت	يصح ايضا لرفع المهرالة
بقوله كفنت عن ذابكنا	او بالذي عليه ما وبنحو ذاب
وان يعلق بجا بلا ثم	من الشوط كالذي يلقم
يفضي عن ثاب مع	صحت به لا بهجوب الريح
وفما من اذن اصلا دي	عاد عليه لا اذا تعدى
وما على الاصل للرفع طلب	باللال قبل دفع طاب
وان يلازم ذاب المضم واذا	سلم اصل برئ اللفظ ذاب
لأن ابرار الاصيل والفا	يأجود في الفسخ ولين ينفكا
وان يصالح ضامن بالف	عنها نصف برئان نصف
وجائر كطالة بالتمن	لاشئ ومودع وموهن
دفع الاصيل لللفظ قبل ما	يطي اللفظ لا يرد فاعلمنا



195

واللفظ

كتاب كمال الرجلين
دين على اثنين وذابنا كفل
يرجع من ادى على النصف فضل
ولو كفل رجل تكافلا
يرجع من ادى بشئ حصل
ان شكر بالنصف على الخليل
او شكر بالكل على الاصيل
لكن اذا برى احد هذين كان على الارض كل الدين
ومن عثر المديون كفل سلمه وهو لغتق اجلا
كتاب الحوالة
بالدين صحت برضا الحال عليه والمجمل والمختار
ويبدأ المجمل لكن في سوى توى فلا يبرأ اذا الدين توى
وهو بان يجد ما يقسم اذ لا يشهد او يموت مديون
خاصم مختار مديون قال ما
احلنى الابدع غرما
امال بالدين بال مخرج صح وان يهلك يبرأ فاسمع

في الودع
يرجع من ادى
بالنصف فضل

وتكر السطاج المقدر
اذ كان المدين نفا حوضه
كتاب القضاء
اصل القضاء والاصل للشراة
والعدل الحقيقي بالنيابة
والفاسد الطامع غير الفاعل
لكن بفقط استحق المذلة
من لم يثق من نفع بالعدل
يكره له التعليل والتولي
ومن تول ما زما قد رونا
من قبله من القضاء الفظا
فمن اقبل ذوى الجبس بما
عليه او يشاهد من الزما
ومنه وما عليه بينه
الادع عليه في جميع الاثمة
يعمل في الاوقاف والودع
بظاهر الحجة للمنازع
يبرز للحكم ولا يقبل هدى
غير قريب لم يأت تقولا
ولا يسار رأه الخصيف
ولا يشر للفرد من هذين
فصل
ومن الى تسليم حق وطلب
حبس الفيزم صاحب الحق وجب

195

في ثمن والمهر من المال	والهوان مجالا للزوجه
لا غير وان اوصى القرون	اشبت ذوالقنى ذالكسفن
كاري القاضى وان لم يظهر	مال له اطلقه غير برى
ويجب الزوج القوندية	وطفله لاسينه لشبهته
» باب كتاب القاضى الى القاضى «	
ويستب الحالم نحو الحالم	في غير حد وقصاص لازم
يحكم القاضى الذى قبلنا	اليه بالحد الذى قد وجبنا
ان اوردع الكتاب شأهين	من بعد ما يفر على هذين
ثم اذا ما جاز ذالك ينظر	في ختمه ثم لهم يستقر
فان يقولوا ذالك ختمه	فلان القاضى لنا وسلمه
بمجلس الحالم وقد عرفنا	ما فيه عند الختم اذا شهدنا

خلافه
الختم

ينفذه

ينفذه عينه ويلازم	للختم بالذى هو وحكم
وتحكم المرأة اذا تقلد	في غير حد وقصاص زوجة
» باب القاضى «	
لو حكما شخصاً مريباً بالقضا	ثم قضى قبل رجوع عرضا
من احد بينات تحصل	او اعذار او على من ينقل
صح بغير قود وحد	وردة في حياذى القدي
فان الى القاضى انتهى حكمهم	موافقاً لمذهب به حكم
وان يكن مخالفا لمذهب	ابطله ولم يكن يعا به
وعلموا لوالديه والولد	وزوجة مثل القضاة قدس
» سأل شتى «	
ذوالسفل لم يجز له ان يتدا	بالارض من صاحب الملبس
زائفة طويلة افعها	كذلك وردة رحاها

خلافه
تجد

خلافه
يعنى القضاة

لافتح لباب لذي الاول ففهمه وجاري المدايرة

من ادعى اليها في زمان وقال اذطوب بالبرهان

انك في ثم استدعيه فذا يقبل ان يرهن بالتاريخ دا

من يعتري بقبضه الورق ثم ادعى الزيف به يصدق

اقرب الالف لدا فقال لا وله ذاصه فقل يقبل

من قال هذا بين ليس هو في ليس سواه وارث فليدفع

من ادعى دار القليب وله لاخذ فقط بحجة ما كان له

او من له ثلث ماله وقع على جميع ماله الذي نفع

كتاب الشهادات

تليزم بالدعوى اذا التزم عليه وسنها في كل حد مستحب

وفي الزنا اربعة اركان وفي القصاص والحدود اثنا

وفي سوى ذلك شهادان او رجل في ذوات انات

وفي ولادة او البطالة تلتفي شهادة من امرأة

والشرط وصف الفعل بالعدالة واللفظ بالتصريح بالشهادة

لا يشهد نبال الخط والمميز لا يشهد ولا يشي وله علم يفيد

الا سماعا من ذوي الصلاح بالموت والعقد والنكاح

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

وهذا ما يشهد اهل الذمة كلهم مع اختلاف الملة

واهل اهل ارضهم يقبل الخطاب انتهى فقبل

ويقبل الاقلف والخفي ومشكل واصل مرئي

والمدل وهو للبيان واجب ومقتضى لمنق لا من لقب

والاخر للامح والسماع من الرضا او بصيرة انتهى

من الاصل
تلتفي بالشهادة من امرأة

لا يشهد نبال الخط والمميز

من ادعى دار القليب وله

1957

لا الأصل للفتح ولا الفعل ولا الوجود أول درجة له -

ولا من الهمي ولا الموك ولا الصبي أيضا ولا الشريك

فيما لا دار للشرارة ولا ليدن كان ذا غداوة

ولا من المرفق بالخمر باللهو واللاعب بالطيور

و داخل الحمام وهو عاري ولا لعب الطرخ بالتمار

أولها ياتل والأكول على الطريق وبها يقول

ومن يقني للملار الناقه أو من يسب للفتاة العاهر

« باب الاختلاف في الشراوة »

لا تقبل الدعوى لإبرهان موافق في اللفظ والعارف

مع اتفاق الشاهد فيها عند إمامنا هذا فالهما -

عني إذا يشهد بالالف وذا بالعين لغت للتخلف

وان يان هذا يرد بالفتح تقبل لهما اتفاقهم في الالف

ومثما قد يشهد بالالف وزادوا فيها وصف

تقبل في الالف سوى القضاة الابن يشهد بان جائي

بينت ان فاعلا بقتل واتقيا في الوقت لالحل

فليهما لك ان اذا اولاهما مضى بها الحكم لغت افعالها

امتدنا في لون مدوق يفر يقطع الالف وصف انشئ لذكر

بشرا بالمتدي وفي الثمن والطار دون لهما افعالهم

« باب الشراوة على الشهاده »

تقبل في غير المدود والقود عند تقدير الاصول بالعدد

عن كل أصل واحد فرعان يقول أسهدا فيشهدان

شهادة ان الاصل في سلامة اشهدنا بهذا على شراوته



1957

ng

والبيع ينفذ عن أصله
والأصل هو الأصل

في البيع عن أصله

والأصل هو الأصل

كتاب البيع في الشراة

صح بيع قبل حكمه وقضا

بل يضمنان ما برقا اتلفا

وان بقي من الشرط البنية

وساها بيع على القيمة

وفي الفداء يضمنان القيمة

ويضمن الفروع بالبيع لا

كتاب الوكالة

من يملك المقدي يملك وفي

سوى الحدود والمقاص

بحق عقده وتسليم الثمن

يمتد للنطاق بالتوكيل

لكن حقوق العقدين مجز

المستوى منع الاصيل عن ثمن

باب الوكالة في البيع والشراة

كل ابتاع منسوج الين

وفي شراء العبد او المملوك

لا في شرائثوب ولا بهيمة

والوكل الرد بالمعيب

ومن يوكل بشرا عين بطل

هذا الاصل
يقينه للنفي وكل الزمان

هذا الاصل
المختص

1957

King Saud University

لا يثبت الركن بالبيع ^{فصل} له شهادة ترد فأعاس

وينفذ البيع من الركن بالعرض والتأجيل والقبض

أما إذا ثبتا من القبض وصورته تفويهم ما ذكر

وهو البيع النصف فيما ذكر ^{بالقول لا الشراء حتى يكمل}

وليس يرضى أحد الفرعين منفردا غير وفاء ربي

أو في خصوصية وفي الاتفاق أو رد موع مع القطاف

وليس للركن أن يوكلا ^{لا يتفويض ولا يذبح}

« باب الوكال بالخصوص والقبض »

ليس من وكل بالخصوص وبالتقاضي القبض في التفويض

لأن هالة إذا ما وكلا ^{قبض من لا عيب فاعقل}

وان ولي بخصومة أقر مع عالم ص والافهم

ويقبل

ويقبل التوكيل في قبض ^{بالمالك} على من به كفل

لعادى توكيله بالقبض ^{يؤمر من يستعجل قبض}

فان نفي الاصيل يشي ماضى ^{ثم له الرجع فيما قد مضى}

لكذا الموع لوصدي لا ^{يؤمر بدفع ما دعا به}

وكله بقبض مالك فادعى ^{بحريه الوفا لأصل دفعا}

لوقال الفوق عشري هندي على اهلي ^{بصح لو مثل ابدلا}

باب غلة الركن

تقبل بالفضله إذا لم يملك به ^{أو يتولى الاصل ما وكل به}

وفسخ ذي الشكره لافتراق ^{والموت والجنون بالطلاق}

كتاب الدعوى

المدعى ترك الخصام يملك ^{والمدعى عليه من لا يترك}

ولم تجز دعوى غلة عن ذكر ^{ما يدعى من جنس والقدر}

واضح ذلك عندنا افضت او يذكر القيمة ان تضررت

وفي القمار يذكر الحد له واليد ثم الدين بوصفه له

وليقتضى بما لا قرار يحتم ان نقى ولا شهود وادخلنا

وبالمطالبة مرة يقضى بحق المسمى باليمين تبسحق

لا حلف في الحد لنا اللعان وسارق بنكته افضت

لو قال السبينة في اللعاب ليس له التحليف عند الصدر

والحلف بالله وبالمؤمن غلط لا الزمان والكان

وفي ادعاء السبب الرقيق حلف في حاص ذ افاستع

كلمة البيع بما بينكما في الوقت بيع لا بما عقدتم

والغضب لا رد على الدم وفي النطاق لا ارتفاع قاع

وفي الصداق لم يثن بياض والحلف في اليراث علم الظن

لواقدي الهند اوصالح حلف شئ يعلم بحلف

باب التحالف

في الحلف في قد ربيع او ثمن يقضى لمن يوهن مهره لاذن

ثم اذا اثبت كل منهما كان اخوه بالخيانة المقدما

وعند عجزهما تحالفا ويقضى الحاكم عند اسدنا

فما يلا في البيع ثم اختلفا في ثمن المقدي تحالفا

يقضى لمن يوهن في المهر وان يوهن يقضى له ما عينه

وهذا ان لم يزوج مع بطلا وهو الا ذاك مهره فطال

في الحلف في الامارة التحالف قبل الوفا لا بعد ذاك فاعرفوا

كل من الزوجين ما يصلح له من المتاع فهو في الفسخ له

باب دعوى الرجلين

وحجة الخارج في الملك امن من ذي يدان الحلف في السقي

واحد من على شيء سوى غيرهما يعني لهم على السوي

او كذا من امرأة نسا فظا وهي لمن قد صدقته فاضط

او كذا من اخر نصف ان وافق التاريخ وقا يعرف

وهو انما اذا لم سبق اولى تاريخ فخذ القضا من

او بالشر المطلق كل هذا من خصه ترا افا فظا

والجاء في القضا اولى من المالك بالخظام

ولا يبي القضا بالتمام اولى من المالك بالتمام

والقول للطفل الذي يبر عن نفسه بانه

وان يقل اني عبد احمد او لم يعبر فهو عبد ذي اليد

وصاحب البيع والاتصال بالسور اولى من ذوي الفضل

باب دعوى النسب

في الاول
كتاب الدعوى
باب دعوى النسب
اول من النسب

اذا ادعى البائع مولودا له لدون من مولد ببيع لزمه

ويصح البيع وردوا انتقد فذلك قد عارض لعام وله

وان تله من بعد ست أشهر توقف دعوى القول الشري

كتاب الاقرار

يصح من حر مطلق بحق ولو مجهول عليه مستحق

ويانزم للبيات مع بينه ان خصه كذب في تبينه

ولا يصدق في ابتداء المال بدون درهم بكل حال

وان يقل مال عظيم فهو لا يقبل دون المائتين فاعقل

وان يقل نصف دراهم بالله لا يقبل التبيين دون عشرة

وان يقل دراهم والمطلقا فان ثلاثة فمقتضا

وان يقل عشري فبالأمانة اقرا على فدين الزمة

1957

Copyright

rsity

اقبح تلجيد بهينه فصل للمقرع بمينه
 وشروطه الخيارات الاقرار كاللفظ والحق عليه جاري
باب الاستئذان
 يصح في البعض مع اتصال بما اقر لامع الفصل
 ويصلح استئذان الباطن دار مع عرضة هذا الجدار
 ومعنى الرضى الرضى اورد يقضى الجياد فيها وان وصل
 وصديق الرضى المريب لفظه في قوله المفضوب
باب اقرار الرضى
 اذا استدان قبله او لزم فيه بمعلوم كلفه
 على الذي في سقمه اقرب لا اجنبي لا وارث كذب به
 وان اقر بغيره يكت منه ولا اب له معين
 ياتى به الفلام ان صدق به في ارثه له كذا في نسب
 وان اقر باخ بعد الاب شاركه في الارث لاخ النسب

كتاب الصلح الصلح بين الناس بالافرار
يجوز في السكون والانتظار
 وهو ليس ان بماله او قومه او طأ جاره اذا منفعه
 في حق مدعي كبيع قد جرى وهي فدا بين من قذا
 هذا اذا كان مع الافرار امام مع السكون والانتظار
 ومعنى من مال وعن منفعة والرق والتعاقب والجنابة
 وبذلك الصلح على الموكل ليس على الوكيل ما لم يكفل
فصل
 والصلح عن دين كذا البعض ليس بتمويف كبيع يرضى
 فجاز صلح الشخص على الذي نصفه او مثله مؤجلا
 لا بالدينان مؤجلا عن الدائم المجلات
 ولا عن السوداء والمؤجلة بنصفه البعض والمجلة
فصل
 لو وارثون اقر جوا بمال لبعضهم جاز بكل مال

في المرض والعقد او عن الله بفضه في ذالتعاطي فربما
 كتاب المضاربة
 هي شركة المال في المضاربة وعمل من جهة المضارب
 والطلون المال من تقود لامع شيوخ ربها الموجود
 ثم القاضي بوجوه الحلقا جازا الشرا والبيع منه مطلقا
 والنقل والتوكيل والابحار والارتقاء في البيع والابحار
 ولا يضارب بالمال مع آخره الا بتفويض او اعمل ما ترى
 ولا يزوج امة او عبدا للمسيح آجدا او فقدا
 ولا يخالف اذنه في بيع او سلعة غير اواحد
 فصل
 وتفسد العقود في القطار بروت ذى المال او المضارب
 وعزله بغيره فان دري والمال عرض باعنه واقترا
 فصل
 وان يسافر فله الفداء والبس والركوب لا الفداء

الا ان يبيع ما يحال بحسب اتفاقه على النفع فالتبوا
 كتاب الوديعه
 ثم يفي الامانة لا تضمن بالملك ان فرط المؤمن
 فان نقاها واقرضنا لان تعدي فزال ما جنى
 كخطها بالميزان وصفه بعد طلب المؤمن
 يحفظها بنفسه وزوجته ومن يكون عنده من عيلته
 لا يدفع مودع لما مضى وغائب بالاحضار الاخر
 كتاب العارية
 ثم يفيها التملك للمنافع من غير تفويض بقول النفع
 فخر الميرت وللعاليه جميعا ليس لمن اعاره ان ينفذ
 وكل ما استعمله لا يختلف بغيره ولا ضمان ان تلف
 ثم على الطار دفع الاجرة للروان ادى المؤنه
 كتاب الزهيه
 تملك عين هي من غير بدل مع القبول بمساجيل



1957

بنحو قول واهب وجنا
 ذالشي أو المرحل أو المخلط
 تتم في القز لا الشاع
 بالقض للموز من متاع
 وانك المين لدى الوهب له
 تمت بلا قبض جديد فعله
 وما يهبه لابنه المين
 فملكه بنفس عقدها وجب
 وان يهب داره شطرا
 يجوز لا الماس لدى النعمان
 باب الربيع في الرهبه
 يصح فيها المورود ان فعله
 والمنع بالريادة المتصلة
 والموت والتعريف غفران يري
 ونقل عن ملكه لا خيرا
 كذا اقربا مع الزوميه
 ثم هلاك المين في الوهبية
 وصحة الربيع بالتراضي
 بينهما او بقضاء القاضي
 « فصل »
 ومن يهب جارية دون الولد
 صحته والاستثناء للعمل فسد
 وشرط رد بعض داره
 منها مضي الوهب وشرطه انتقص

والصفقات للميات تتبع
 في حكمها ثم الربيع ممنوع
 كتاب الاجارة
 تعريفها التملك للمنفعة
 في مدة باجرة معلومة
 ويعلم النفع لدى البيان
 كد قال كني من الزمان
 او عمل كالصنع والخطاطه
 وجا زما صرح ثمن للأجرة
 والاجرة لا يلزم بالمقابلة
 شرطا واستيفائه محال
 لكن لا ياب الدار والارض اقفا
 لعل يوم اجرة اذا انتفى
 كذا في الجمال في الاصله
 ومن يخط مين وفي عمله
 ويجبس المين التي لصغته
 تأثر قبل لاخذ اجرة
 كالقصر والصنع وان مضع
 فالأجرة يلغى والغران مرتفع
 كلما الحمار والاربع
 حبسها للمين لا يباح
 والشرط مهما كان فصل الصانع
 بنفسه لا يتب قاسم

« باب ما يجوز من الاجارة »

« اجارة الخمار »

اجارة الخمار والاربع من غير ذكر عن غيرها شيء
يعني ما شاء سوى الاسكان للعين والفصار والطحوان
والارض للزراعة بالزراعة يتلاءم او يزرع نوعا عاما
وللبنا والفرس وقطاراذا مضى اعادة الارض بعد قطع ذرا
والزراعة لا يقطع بل يتركها حصاده منل يا جرم مثله
والثوب ليس وفيه الحلقه يلبس من ثلث الاركوب مطلقا
اما اذا قيد فيها فلا يركب او يلبس من قدمه لا
وان تعدى الموضع المعين وقت اللزوم تعدى ضمنا
وخلاط القبا والثوب امر بقيمة الثوب عليه تشتر
« باب الاجارة الفاسدة »
تفسد بالشرط وبالجماله وفيه اجر المثل للمؤنه

أجر

أجر ما سأل شرب بكذا صح شرب واحد الا اذا
سمى الشهور صح في ذي الجملة والوقت لا يفسد ابتداء الفه
وجازنا اجارة الحمام كذلك الطر مع الحمام
للعيب النحل واليناهة ولا الماشع فاحذر في الزكاة
مقط لنسج فزله بالعسر يلفو للفساج مثل الأجر
« باب ضمان الاجير »
العين في يد الاجير المشرك امانة فلا يفرض ما هلك
في اليد بل بالهلاك في الاهمال كتلف بزلق الجمال
وكالمكارى ضامن اذا انقطع حبل به يش كل ما رفع
وغيره ان يهلك قد غرق ودق قطار لثوب فانزف
وفي انكسار الدن في السيل قيمته في موضع التحميل
بغير اجر وبما فيه انكسر واجره على الحساب يقتدر

في الأصل
بفتح

وماعلى البزاع والفضاء فم بفتح الوضع المقطار

نحوه وماعلى الإمبريقية فم بفتح فعله إذا الشيء ملك

نحوه الإمبريقية فم بفتح فعله وإذا الشيء ملك

كن علامته في الفم رعى أو غص بفتح في الفم

« باب فتح الإجماع »

الفتح فيها صم بالخيار ويقط الام بفتح بفتح

وبالحرب وانقطاع الماء عن ضيعة تزرع أو رعاء

وموت من لفته فم بفتح وان كان لفته من فم بفتح

وهكذا أفتح بالسندار مثل افتقار مؤجر لدار

بيعهما القاضى لين قظره ومكترى بفتح تركه السفر

والملكى للزاد منها أكلا منه له التعويض عنه بدلا

ومكترى الدكان للتجارة تفتح منها أقصى الإجماع

كتاب المقانيب

سراى حبيبه كذا السفر يجوز والمنع له لا يعتبر

وجائز تزويجه لأمته والعبد لا يمنع من كتابته

والمنع في نقاه مع صيته وعنفه والقرص أو كذا

وان تلد من سيد مكاتبه تضي أو استارت على المكاتبه

أو عجت في له ام ولد وما لم كاتب من دبره

وصاغ به كوتب بالنساء صم بفتح طاعيل الإواء

« باب كتابة العبد الشك »

لو كان الخليل بالكتابه في خطه وجائز بفتح

صار لمى العجز له ما فيها وان يكن لفته عقد مفي

من مالها لموطئها واحد فولدت فقال من الولد

ثم ولحق الطافي كذا فحيزه فمن له السبب واليه عنت

فيمن الأول نصف منها ولحقها وقاله على عقها

في الأصل
أو بفتح

١٩٥

شراؤه

وقية الابن وصارها
فدافع العقر لتلك بهرا

باب من المكاتب والمجزم

مكاتب اعسر عن نجم وله
مال ففاض لثلاث امهله

او عجز الحالم ذال ان طب
مولاه فحاوله ما قد كسب

وان ريت ذوال الما انضى للبد
منه ولحقه لري الموت حصل

واضح مولاه يقضي البد
منجما وهو يفتق بيطر

كتاب الولد

وهو على الحق او قد باطل
اسبابه كحرم له اشترى

وحال من زوجة التي ولا
كفتق لها عليه مصدا

وان تلمذ من به ما قد اذقت
لنوق نصف المولاه ذاله ثبت

لكي يجر المبدعها الفتا
ولا ابنه لقومه لا مطلقا

وان تلمذ معتقة من العجم
ياي ابنه المعق عند الاعظم

والنساء تمهيد في الانساب
اول من التعقيب بالاسباب
كتاب الاكراه

وشروطه القدرة من يوطد
وخوف مكره لما يهدد

فلو جبه على البيع مفع
اورد والتسيم بالبيع فضا

ولو على الشرب لمخرو صعب
للقتل والقطع فمقد واجب

اما على الكفر فصبر واجب
وذا على القتل والزنا واجب

وان على النكاح والطريق
مع مع الله على الاعناق

كتاب الحجر

عقد العبد والصغار العقل
بعضها من الموالى بطار

سوى طلاق المبدع لظلمه
بالمال والاد الذي تخبره

والجور لا يبيح مع في الارض
لا فاسق ان كان في الارض

فصل في صدا البلوغ

ومبلغ الفلام بالاجبال
والاحتلام منه والانزال

وتبلغ الانثى ببيض وجبل
ولاها بالسن خمس عشر

195

والقول في البلوغ للمراهق	وهو كيان لدى التوافق
« كتاب المأذون »	
والمحقق الاذن بالبيع وان	يقرب بالشي وان شاوره
لا البيع والقرض والنوع اليه	والمتعة والانتفاع والكاتبه
وبينه في الدين ان يصدق	وفاصل الدين عليه اذ عتق
ثم انتقل الاذن للمأذون	بحر مولاه او الجور
او بالانفاق او بالاستقلال	او موت مولاه او ارتداد
وان يقل قادم معه سيدي	في قبلة واشهد في البلد
يلزمه الذي به قد اتم	ولم يبع الا اذا المولى اقر
بالاذن والصبي بعد الاذن في	منزله المأذون في التصرف
كتاب الغصب	
يلزم رد الشيء مضافا	وفي توى المتأني مثله يجب
وتلزم القيمة لغير المتأني	والغصب لا يجري بغير التقاضي

لكن في الغصب النقص في المقار	بالبيع والسكن يكون جاري
واجب تصديق بالغلة	لا يرجع في الغصب والوديعة
وان يغير غاصب ما انتصبه	حل اذا اذن لما اذن وجبه
من الضمان مثل طعن الحب	ولا ينادى له فرق الشب
في الشاة ان تبيع وفي الثوب اذا	خرق فاما ضمان نقصا
او قيمة مع تركه للغاصب	فغايبة الحق نقصا
وان يبيع في ارض غير اذرع	ساحها من بعد ما فيها قطع
وان اضاع القطع للمالك ان	يضمن مقلوعا ويحويه اذن
في صبغة البيض اصل قيمته	كله السويق مثل صفته
وان يشاء اخذها بردها	زاد مبالغ مع حسن بها
فصل	
فذلك الميعن التي قد غصبت	ان ضمنت قيمتها اذ غبت

195

لكن

والقول للفاصل مع عينه في السر والملاشع برهانه
 من باع مضموناً بأعلى حقه لئلا ينقض ذلك الغنقه
 نزولاً للمضوي على الولد أمانة تضمن بالتعدي
 والبيع لا يضمن والخمر لم يملك كذلك الخنزير
 ومن أراق ماله أو كرا لم يضمن بضمير والمجرا
 «كتاب الشفعة»
 ثبت للمالك في الفغار أن يبيع ماله ثم الجار
 جبراً على من حازها بما دفع عند رد الراس من قسطنطين
 وماله يكون بالفغار أو أخذها الشفع بالرضا
 فصل
 وصين يدرى بالرافل شه عند الفغار أو على رب اليد
 وليست الشفع أصل السب والبيع عند هذا الموجب
 وما حضور ثمن بلازم عليه من قبل قضاء الحاكم

والقول للبتاع في زيد الثن إن لم يهين نفسه من شفع
 وما اشترى بغير ذي الشفع بقبه والثل بالثل دفع
 وأخذ به الحال في الوصل أو صبره إلى انقضاء الاجل
 أو قيمة البتاع الأثمان إن اشترى الفغار أو ياف
 «باب ما ثبت فيه الشفعة أولاً»
 لا شفع في الفلك ولا في الأرض والنخل والباقي أرض
 بل هو مملوك العقار بالملك الإجماع والامطار
 أو بدل للخلع أو للصالح من دم عمه القتل أو في الجرح
 ولا التي تباع بالخيار لبائع أو لفساد جاري
 «باب ما يبطل»
 ونزكه الاستراد مع قدرته يبطل في الصلح عن شفعة
 وموته لا المشتري أو يبيع ما يشفع به قبل القضاء أو سلباً

وباطل نسيمه ان اخبرنا
 بالبيع بالالف فلفه الخرا
 اطوى المذبح ببعته
 له الرمح ونصح شفعته
 كتاب القصة
 ويحب الحاكم نديا قاسما
 مؤمنا بالاقسام عالمنا
 في المقار الشدة والتقاء
 ولو بارن جاز قسم العقل
 لافي عقار الارش في الشكا
 متى يدعوننا على من هلكا
 يقسم للفرد اذا الكلا تقص
 وان يفرضوا هم يقص
 ويقسم المروض من جنسها
 يقسم جنسها في خلا فعدا
 وابعد والحام والبراه
 كذا الرمح في قسم لا يجبر
 والدور للقوم به تقسم
 منقذات الاراضي تعلم
 « فصل »
 والذرع في المنزل وتقوم النفا
 وفرد كل محقوق هنا
 وجاز شهادة الفساح
 عند اختلاف من ذوي السهام



وان يكتن فاحسن فبن يطر
 تفصح لا استحقاق شفعه
 كتاب الزارعه
 تفصح في الامع مع صدميه
 في الارض للزرع بشرط التخليه
 نأصل العاقد مع بيان
 لصاحب البذر وحظ الناف
 ومدة وشركة في الخارج
 علم يجب اجاز المخرج
 والبيع ان تصدرب البذر
 وأجر مثل للشيك بحري
 ومؤن الزرع بقدر الخط
 وشرط لا يبيع بالتساوي يقضي
 كتاب المساقاه
 تفصح في الاقصاب والاشجار
 والنخل لانه مدرك الثمار
 قبطل بالموت وبالاغزار
 تفصح كعجز لشريك طاري
 « كتاب الذبايح »
 ومن سوى السام والكلاف
 مذبحه يحرم في ذالطاب
 كتارك اسم الله عمدا اذا
 يترك بالنسيان لا يحرم
 والذبح في الخلق يقطع الارب
 او الذين المروق فاسم

195

في الاصل
 فيها صلاح البيان

في الاصل
 تفصح في القصب والاشجار

ومجاز بالمعظم وما قد انزله
 ولحم الاسنة والظفر
 ويحسب ان يحرقه
 وذبحه من القنار يكره
 والعبيد لا استأجر منه بيع
 ولحم الغار منه يجمع
 وما الخفيف بكافه
 حل واقتيا بحل حله
 ذوالناب والمخلبة سباع
 يحرم كالحدايم والضباع
 ومشران الأرض والضباب
 وثعلب وابقع النراب
 والحوث والجراد بالمحلات
 بسبب حلال الذكاه
 يذم للحر القيم الموصر
 عن نفسه لا طفله في الاظهر
 ذبح لثاة في ثلاث النحر
 اولها العبد طلوع النحر
 ليس بهيما ولا عوراء
 ولا عجماء ولا عرجاء
 ومع ذهاب الكثر للآذن
 او ذنب او آلية او غير

وصح بالحيوان وبالاشولاء
 وبالفصى مع سمن الجبل
 ومجاز بالثني من كل النعم
 والجمع المخصوص من ضمان النعم
 والسبع مما يلي كذا من بقر
 ان قصدا لكل الثوب الذي
 وسن ان يطعم من الفقر
 مقدار ثلثها وان يدفرا
 لرغلط اقله وكل قد دفع
 اضحية الاطراف اذا وصح
 يحرم شرب لبن الاناث
 كتاب الخط والارامه
 والاكل في آنية النقدان
 وحول عبد او صبي يقبل
 في الاذنه والهبات مبيد يقبل
 وفاسق يقبل في الما سله
 لا في موانع تامة منه
 ليس الخمر لرجال يحرم
 وحل ما بالظن منه يلزم
 لا يلبس التعبد غير القائم
 سوى الاناث او على الصدم

في الاصل
 الآية

في الاصل
 مواضع الرطب

في الاصل
 متى

195

ويكره الالباس ثوبا للهي	حرا او لفضة او ذهب
وفصل في النظر والمس	
وينظر الرجل لغير العورة	مثلها كامرأة من مائة
ورجل من مملوكته	رؤية فرج وكذا من زوجته
وسرى البطن من الملام	والظهر والعورة مثل فاعلم
واية العيرضا كالحرم	والس كالرؤية في النعام
ويكره السيد من مملوكته	بغير اذنه عن زوجته
ويلزم استبراء من قد شرب	لقنة بيضا او شرب
بحرم بيع عذرات الادمي	فصل في البيع ثم له من الشراء
توكيل مولى باشتياق الاله	واخذ دين ثمنها للحمرة
من كافر عليه لامن مسلم	ويكره احتكاك بقوة الادمي
وللهيمة شري في الفلوة	لا مفضل ما استغله من ضيعة



لا بأس في بيع بنا ام القرا	وليس في العريضة بيع وشرا
تحلية المعصن لا بأس لا	« مسائل متفرقة »
والنزول للمير على الخيل يحل	والنابج الجعد اذا يهدى قبل
لا بأس للذمي بالعبادة	ولا دخول مسجد الجماعة
« كتاب اعيان الموات »	
« كتاب ما لا نفع فيه من مرقا »	للملك فيه تأشيعا عن القرى
يملك بشرط اذن الملك	وانه يكون مملوكا لم يملك
فبيع مريم البئر ارجونا	والبيع ضمما له يكونا
« فصل ٢ »	
والشرب من مال يس في آنية	هل لا دمى وللهيمة
لا شقي ارضه ونصب الدالية	الاباذن ملكا لا ساقيه
« كتاب الاشربة »	
يحرم منظر النبي من ما لا يقب	والسكر وهو النبي من ماء الرطب
كذا نفع للزبيب ان غلا	جميع ذاصا حراما كالطير

المراد باله انظار الاشربة
فلا اله تعالى ينظر بالاله

1957

لا بأس



فمن يبيع قد خلا من سكو كل من سكو بعد الحرق
 « كتاب الصيد »
 يحل ان يبيع بهم جاع وكل ما علم من جوارحه
 وطالع في القلب الا ان يبيع اقل وفي البازي اذا يبيع مع
 ولو يفر اكل من خضار من اكل حطب بعد ما قد ارسل
 وفكره وكان حبي اذ ركه محرم او كان يبيع شاكله
 او يبيع ارضي ما يبي عليه والاسم كذا في المربي
 اذا نردى بعد وقع حرما كذا ما يبيع من
 كتاب الرهن
 يفتقر بالاجاب والقبول وصح في العقار والمقول
 ومن بالقض له محورا من غاي غير مبيد
 ولم يجر يبيع من يفتقر وبالرهن يفتقر الرهن
 فانه يساوي القيمة الذي سقط وان نرد في التقدي لا تحط

1951

لأنا

أله

ثم له خمس الدين والطلب من رهن حق يوردي ما وجب
 « باب الرهن الرضا »
 رهن المشاع للبيع والشرع
 وهو الدبر المكتوب
 وهو الرهن بالمال السلام
 وصح رهن العين عند اشيف
 فان قضى الواحد بيمينه
 « باب الرهن يبيع عند عدل »
 ان وصفاه عند عدل صح فلا
 والاخذ منه لا يجوز واذا
 وكل في بيع لم يعد الاجل مع وان شرط لنا فما اتفق
 والاصل ان غلب فذو الركاثة
 « باب التصرف في الرهن والحفاة عليه »
 يبيع رهن عوقف على الرضا
 او القضا للدين والحق يفتقر
 والقيمة الرهن لدى التأجيل او يطلب الدين مع المثل

في الرهن الرضا

وان يعرفه را هذا مسلما
 وان جوف عليه كل منها
 كتاب الجنائيات
 القتل عمدا واجب للمفرد
 والوشم بالنار او المحرق
 وشبهه من ضوئه وديه
 كالقتل بالالة غير الرديه
 وفرضا لقتل راقب الصيد
 كالم اردي بدون القصد
 وفيه مع ما قبله الكفارة
 وديه تحلل العاقلة
 وفيه وفي جوى النفوس شبه الم
 كالعمد في الحام الذي قد ابدى
 "باب ما يوجب القصاص وضده"
 يقتل بالقتل الحرام الا بدي
 عمدا سواء حرا كالصبي
 ويقتل المسلم بالذموي
 وامرأة والشبح كالصبي
 كذا الصحيح حله كضربه
 لا الاب باينه ولا بعبه
 وما على الرائد لابله قومه
 وما بغير النسبه يقتل احد
 ولا العفو عن من لقربه افتقه
 ولا الرب المعتوه صلح او قود
 وفي

في الاصل
 وفيه يثبت بالطلع به ما فاضا
 يعني القاص ما قد انشا

في الاصل
 في الاصل

195

ومن بسيفه على الناس شهيد
 وهو مكلف فقتله هدر
 "باب القتل فيما دون النفس"
 يقتل في قطع يده من مفصل
 وان كان وعاء من وارجل
 والسن والفضة العين فائمة
 لا قطع ولا الشجاع البهيمه
 والمظلم او فحل وانثى في يده
 والمر والصيد عبيد اعبد
 ولا قصاص بعد عفون من احد
 ويقتل الجمع يقتل ما انفرد
 "فصل"
 في القتل بعد قطعه العدين
 لا الخطأين الاخذ بالامر من
 ومن جنى بالقطع بعد ما عفى
 يعني لا يقطع ما قد تلفا
 "باب السرقة في القتل"
 ولا يقيد حاضره بجنه
 اذا افرغ غاب عن قصومته
 ولو اوجبت القاتل عفون يغيب
 بقطع عنه القود الذي يجب
 لو شهد بالملك بعد ضربه
 وطأت بالفرش يقتل به
 لو شهد او اختلفا في الموضع
 او من اواله لم تسمع
 ان شهدا بالقتل مع جمر لاله
 بالة فليس غير الدية

Copyrighted material

في شبهه عن مئة مربعة
 بنتا ماض ولبن جده
 بالمخس من بني الماض يصرف
 ومئة وفي الخطا تخفف
 او عشرة الالف من درهم
 او الف دينار واصل الذم
 في النفس او ما دونها لامرأة
 كسائر ثم نصف اليه
 ودية تلزم للانس ان
 في النفس والمال واللسان
 او شعر الرأس اذا لم يثبت
 وذكر العقل شعر اللحية
 ايضا وفي العينين والاذنين
 كذلك في اليدين والرجلين
 وشدي الاثنى والاشياش
 والنصف في الفرد من الاثنين
 والاصبع المشروط الفصل
 وكل سن فيه خمس الابل
 « فصل في الشجاع »
 ونصف عشر العقل في الموضع
 والمشر بالكمال في الاشمة
 ومثله والنصف في نافلة
 والثلث في جائنة او آمة

والثلثان منه في الناقص وفي سوى الوضع حكم الثقة

كل ارجحات او كدامات
 والتمائمات والسواك له
 ونصف عقل في اصابع اليد
 او ارجحات مع باضحات
 واقصص في موضع عمد فملا
 ولو مع الكفاية من الساحة
 قبل القطر شجة اذا عفت
 لالأرض في قلع لسن نبت
 نعد الجنون والصبي
 كخطأ في حكمنا النقص
 فصل في الجنين
 وعقل سقط الضرب نصف الشر
 والعقل لا يحام ومات قادر
 وان تمت من بعه فاليه
 للاجل وللجنين الفرة
 وفي الجنين من رقيق ذكر
 من قيمة الحياة نصف الشر
 او عشرة ان كانت انثى ثم
 كفارة اذا جئت قتلا
 « باب ما يحدته الرجل في الطيرة »
 لو زاد في النافذ شيئا لم يضرب
 جاز وفي سواه اذن يا عتيد

وان يمت بساقط الامدونه شخص فمقله على الماقله ١٧٥

كما يوضع الصخر او الحجر والضم في البهم على المال قصر

ومن يضع بالوعة في الملك فلا ضمان لازم بالهلاك فصل في الحائط المائى

يضمن رب حائط قد قصرا في النقص اذا طوبى ما قد مرا

وان يملى الدار جارف الطلب لذلك الجار لنقصه وجب باب جنابة الهيمة والجنابة عليها

بالانظار واليون والقدريب ما ائتلف لا ما ينفعها عطب

وساؤه من بعد ما ارسلها يضمن متلفا بصور فملا

ودية في فارسين امطد ما على الذى يعقل فلا منهما

وما على رسل طير منزه ولا كلاب لم يسبقها فاعلموا

في عين شاذ ادنى نقصه وف بقره ربع لقيمة نفى باب جنابة الملك والجنابة عليه

اذا جنى العبد خطا او دغما ملكا براء الارش ما قد منفا

لجوع او صر قبل ما علم ١٧٦

وان درى بغيره كربط على ذابقتل ذاب او شجه وكان ذاب

لوا دعى ولي من قد قتل باب القسامة ما فطلا في قرية عليهم اهلها

حلف خمسين وان لم يكمل كررها عليهم وعلقوا

وما على المرأة والعبد قسم ولا على الطفل ولا الجنون ثم

ولورثي في دأشخص حلفا ثم يديه عاقلوه فاعرفا

لوفى سبعة على الركبان او مسج فهو على الجيران

او جامع او شارع فطالب لا حلف والعقل بيت المال

وكل قتل موجب للدية كتاب العقاب بنفسه فهو على العاقله

وهم اولو الديوان للديوان والغيرهم قبيلة الانسان

وقاتل كواحد في المقدم تقسم في ثلاثة من العوم

الفرقة الشخص منهم درهم وثلاث في كل عام يقسم

خدا الاصل او الجنون

من الارض اعث

لكن اذا ضاق قبيل القائل ضم اليهم اقرب القائل

ليس عليهم ما في العبد ولا
صالحا وحمدا واعتزا فاحمد
كتاب الوصايا

تصح بالثلاث فقط وبالاول

كذلك للمسلم من هي

وهي به عن دينه تفر

وتلك للرجل وبالرجل تصح

ويلزم استناؤه للرجل

باب الوصية بالثلاث
او هي لشخصين لكل منهما

او خمس ذابا بالثلاث والسبعة

صح ان او هي مثل الخط

صح بالنهم وجزء والبيات

وتثنية فالثلاث له الاثنا

او هي

او هي له ثلث نقد فذلك

ولرقيقا او ثيابا فله

وان يكن او هي له بالف

ان كان او من دينه حين الوفا

او هي لاثني وواحد طهر

وان يقل في نفسه بينهما

لوصيه او هي بثلث ماله

لو اعتق السقيم فيه او وحب
باب العتق في المرض

وان يفتي حتى من الالف وقد

ونقد من ثلثه والنج

باب الوصية للاقارب

الحار من لاصقه في حارته

ومعه ذو محرم من امراته

واهل زوجته وآله هم اهل بيته الذي كان له

من رحم اقربهم في الرحم

لاولاد منهم ووالدين

صار الذي اعطاه للعين

نصف الخالية ونصف موله

يقسم لهم انشاهو كالذكر

كأرضهم من ذالعين يقسم

باب الوصية بالسكنى والمختار الثروة

يصح بالتدفع الايضا اذا وقع اواب ان في الثلث اذا

وان يعيم المال هذا اجمعه

وان يمت من قبل موصي يبطل

لا شيء للموصي له بالثمن

ان لم يؤبد في الحق النظم

وهو لمن يوصي له بالثمن ابد اول الاختلاف العلماء

ولا يقيد ذكره للابيد

باب وصية الذي

لرجل الذي ورثه

وان يرا اوصي لقوم بينا

كمن من المتأمن العربي

رد الوصي في حياة الموصي

وان يمت مولا قد قبلا

والعبد والكافر والتاسق

اما ان الوصي الممنوع

وصي ان يوصي مولى عبده

وفي الوصيتين اذا اطا انفرادا

الا الجواز وشراء اللقن

في الاصل واليقيد

195

في الوصيتين

الا الجواز

ورود مال المودع المعين

في الدرر والنفوس

باب وصية الذي

لرجل الذي ورثه

وان يرا اوصي لقوم بينا

كمن من المتأمن العربي

رد الوصي في حياة الموصي

وان يمت مولا قد قبلا

والعبد والكافر والتاسق

اما ان الوصي الممنوع

وصي ان يوصي مولى عبده

وفي الوصيتين اذا اطا انفرادا

الا الجواز وشراء اللقن

باب وصية الذي

لرجل الذي ورثه

وان يرا اوصي لقوم بينا

كمن من المتأمن العربي

رد الوصي في حياة الموصي

وان يمت مولا قد قبلا

والعبد والكافر والتاسق

اما ان الوصي الممنوع

وصي ان يوصي مولى عبده

وفي الوصيتين اذا اطا انفرادا

الا الجواز وشراء اللقن

ورود مال المودع المعين

والافتصام وقضاء الدين ودفع ما اوصى به من عياله

كذا شراء حاجته الاطفال او قبض ما قدره هو من مال

ورثت اعماله بالمال ان كان خيرا ذاك في المال

ثم وصي النبي فقال النبي اولى من الجد له من الاب

فصل
بانه اوصاه ايضا فسادا ان الوصية لزيد

الا اذا ادعى هذا المشهود له كذلك الايمان في ذم النسل

او شهد اللواتي الصبي او بالذي للامت الكبير

والفرار بعضهم لبعض شهادة الفعل بدليل تفي

وان يان ذلك في الرصيه ببيع فالرد للشراة
« كتاب الخنثى »

هو الذي ذم له وذم والحكم بالمبال فيما ذموا

وان يقول نكح فلان بالمرءة بالنسب في الاصح لا بالله

وان تساوي اذالك مشكل بين النساء والرجال يجل

وطايعا عنه البلوغ يعتبر علامة الانثى به او الذكر

ويشترى ثمنه بعض الاول من بيت مال لا يكون معدما

ومن عن ابن ماث ثم خنق « سأل شتي »
فلا لارت في الصنيع مثل الانثى

والكتب والارباب كالبيان لبكم لا يقتل اللسان

في البيع والشراء والطريق والعقد للكمح والعتاق

كذلك في الايصاف منه والقود ولم يجر ذلك في وجوب حد

والحكم للوثة في البنات ان صنفه الطن مذكيات

وهذا ما يخص نظم الراملي ثم جدد الره ذى الفراضل

هذا وقد اصبحت ان اعمل بحاله نظما للترتمة

ماتحدا وذاك في الفرائض من ذمته تذكرة للرافض

« كتاب الفرائض »
يبدأ بما علق بالاعيان من تركاتها لغيره

والرهن فالجهيز ثم الدين ثم ما اوصى به من عياله

ثم يدرث بعدها بالرحم او بنطاق او ولادة فاعلم

يسمى رقبته واختلاف دين او الدار وذات فيه الخلاف « فصل في الفروض »

فانصف فرض بنت ابي ان والاخت بنت عمه او عم

ان الفردة والزوج ان فقد فرع يرث لليت ثم ان وجد

فرضه الزوج كما للزوج مع مع انشاء الفرض ذى الوراثة

والثلثان فرض من قد ولد والثلثان فرض من قد ولد

مع فقد اخوة وفرع يرث مع فقد اخوة وفرع يرث

مع ولا الام فقس هذين مع ولا الام فقس هذين

واحد الزوجين فاقسم نصيب واحد الزوجين فاقسم نصيب

والاب من فرض لابي الولد او ولد ابن ولد الحاكم الى

الي اب وان علا كذا الام مع ذوى الدين الاخوة مع

وهو بنت الابن او بنات مع من علام من فقد البنات

كذا

كذا الاخت من اب فصلا عدا مع شقيقه لمن قد فقد

ولاخ من امه ان انفذ عن مثله كما به النص ورد

وهو لجد او الجدات ان كن في القرب محاذيات

ويقسم النس على الصنفين ما بين ذات القرب والقرب

للعاصب المجرى الميراث حين ينفذ فصل في النكاح او ما بقى بعد فروض من وجد

فالأخ فابنته فعم جد فالأخ فابنته فعم جد

فعاصب لهم على الولاء ثم ابنه ثم ذوو والولاء

وابه استقدم لهم بالجهة ثم يقرب بعدها فالقوة

ومن لها النصيب او الثلثان قد عصبت بالأخ لا بالذاني

الا ابنه ابن عصبت بالذاني ان لم يكن فرض لغيرها

والاموات لا الام مع بنات او بنت ابن معهن عصبات

وستة حرمانهم لا يحجب زوجان وابن وابنة ام اب

في الأصل

في الأصل

1957

من الاموال: واجبة انا
بالابن وابن ابني وابني

ثم ابن ابني بابن صلب اوجب
فـ واجب ابا ابني وابني ابني
الامام باقر عليه السلام
وبنت الابن اوجب بالابن
ان لم يصنف وبالاام اوجب
وان تكن هي من المحدثات
ويجب المهر من اهل بيته
ويجب المحرم بالتحريم
اذ عجز الام الى السدس ولا

كالاب والعم والجد والابن
فصل
وحكم ارث كافر بالنسب
لا يباح ماله كالبنت
والام والمخاله او كالأخت

من الاموال: واجبة انا
بالابن وابن ابني وابني

وولد الزنا او اللعان
لا يحمل او قفن نصيب الذكر
لا ارث بين المالكين بفرق
فصل في ذوى الارحام
ولا ارث لذوى الارحام
الا مع الزوجين او أحدهما
وأرثهم في البعد والتقرب
ترجيحهم بالقرب في المنة
وفي اختلاف الزد يملأ من أب
يدلي لكل من يام انتساب

باب خارج الفروض
فالصنف من اثنين ثم الثلث
كذلك الثمن من الثمان
وغيرها مخرجة مع ثلث



فالربع والدرهم من اثني عشر
وضع في الثمن والدرهم جرة

اعداد هذه سبعة اصول
ثلاثة منها قد تقول

فئة تبلغ قدر العشرة
وتراوشغا اسرها مقرر

والقول في اثني عشرة بالوتر
ويشتمل فيها سبع عشر

واربع العشر قد تقول
للسبع والعشرين لا تحول

ومع كل وارث ان تقسم
صع من الاصل حسابها وقر

وان يكن كسر على صنف له
وفى فوفقه اضربين او كله

عن تبيان وذا في الاصل
ان لم تغل او عول في القول

واحد الاضراس ان تأملت
تضرب والاكثر ان تداخلت

والوفى في الكامل ان توافق
والكل في الكل اذا تباينت

ثم اضرب الحاصل في ذا الاصل
او عوله واقسم تغز بالعدل

فضل

« فضل في الرد »

والرد في الفضل لاهل الاسم
بالنقط لا الزوجين فيه فالعلم

واذ يكون من عليه الرد
صنفان رؤسهم قد ردت

كمثل بنتين او اخنتين وان
يزد من لهنهم فالكركن

ولومع الاول من ليس يرد
يعطى له الباقي بتصحح العدد

ولومع الصنفين من لا رده
يقسم بالية تلك المسئلة

فصل في المناسحات
فاذا عوت البعض قبل القيمة

واجعل له مسئلة اخرى كما
فلا طوع ولا طرد ولا سعي

واجعل له مسئلة اخرى كما
مر على الوضع الذي تقدرها

فان سهايه عليه اقسمت
صحت من الاولى التي قد علمت

اولا في الاولى اضربين ان وافقت
وفقا والاكملها ان باينت

واضرب سهام الوارثين قبلا
بما به كنت منبت الاصل

خلال اصل
« غادم لرد »

195

ng

واسمهم العقبى بوقى الاوله
تضرب او في كل تلك المسئلة

وربنا أعلم بالصواب
هذا تمام تحفة الطالب

وذلك في الحادى مع التينا
اياتها القان مع خمسينا

وجيزه اللفظ انت صيفه
من بعد ما يتبين مع الف سنة

لا للفحول من ذوى الحال
نافعة لمبتدى الرجايل

تختم ما عنى من النظام
والحمد لله على الانعام

على النبى المصطفى الكريم
وافضل الصلاة والتسليم

والال والاصحاب والاتباع
الهم الى يوم دعاء الداعي

عن هذه المنظره وهو يحتاج الى حل لالاعا طهارة وجميع الراد منها وخصائله
لذلك ايد هذه المنظره في ملك الحفيد الفقيد الى رحمة ربه ائمانا المانا بحمدى

والشيخ امان الله
محمد طاهر



195

ربك انت غفرته له وهذا هو
الشيخ محمد حبيب الله الشافعى رحمه الله

تفضلنى اللهم يا اريد من
مداد منة فاجبر الامور ما تشاء

مع الامة الصديق من الدين ومن
غيا المنايف لئلا يخلو

وفاقى وعافه من احببه
دهر من مع الموفراغ والسود

واضم الى اللهم بالاركان
احو رسيد الورى العذنانى

هذا الوباب وجدت على نسخة الشيخ حبيب الله جوده الجار
ظلم احد القرينة كتابه فتح المعال فى شرح الدعايل نفعه صديقه عبيدكم

من ذاك ان من ادام حلاله
داعم بانه المنا لا اطهر

وكل من اسكبه لدرى
او نزار قهره للاهتنام

من يقى من بغير من البضاة
ضروا ما ان يكونى عليه

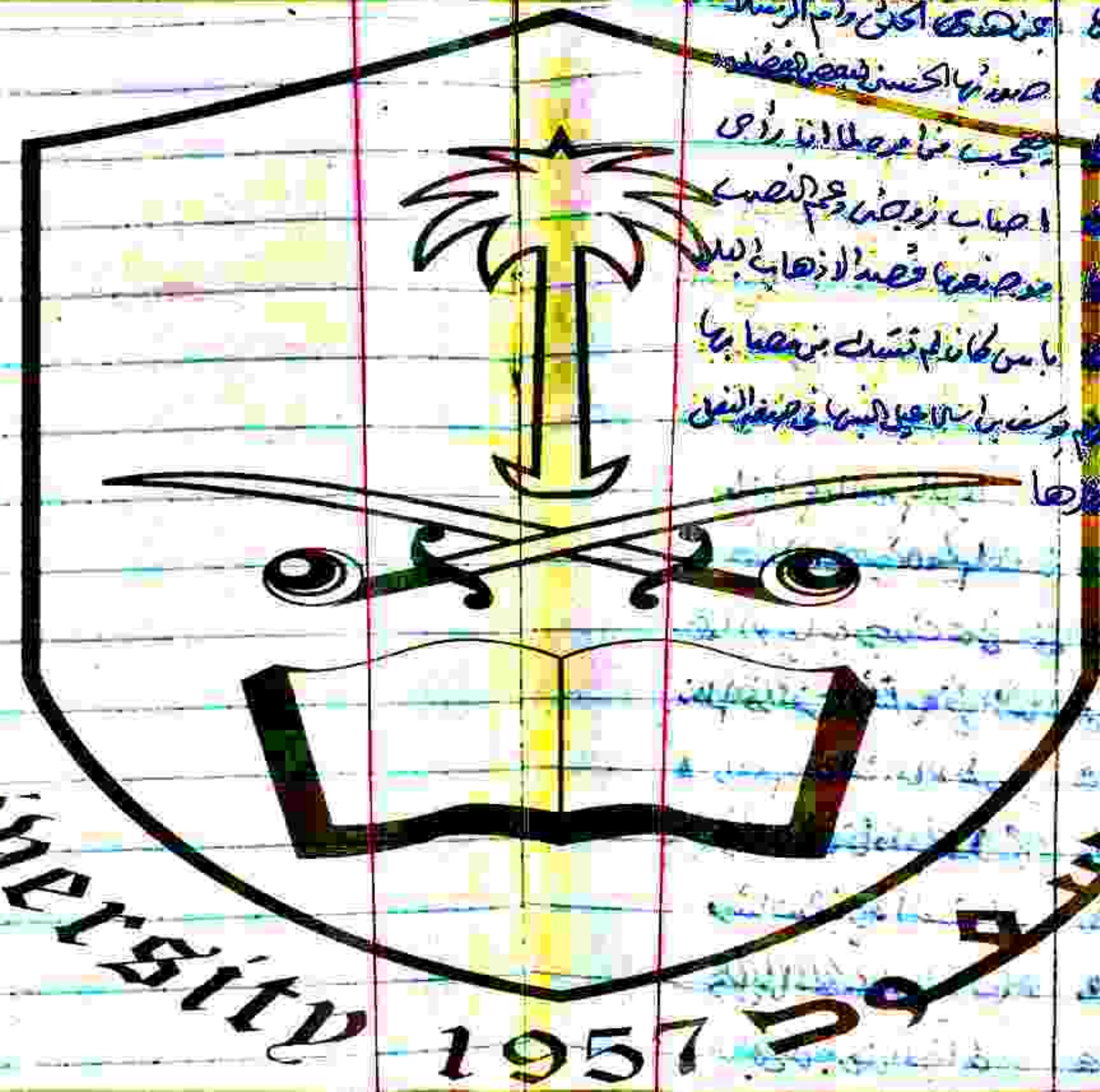
ومن يدين مصحوبة فحايده
دخان حرمان سرور الماد

ومن يدين موضوع اودار
لم تر مشعل من با فله

ومن ترصلى به مصرح
ان من نهى وحقى غار

باسم (رسول الله صلى الله عليه وسلم)

King Saud University



١٥٩
 وكتبه له وقد هوى ترسله
 ليكن بعض الفضل قد مثله
 فيمده عني والشيء
 فقال ماذا الع فعلك
 قاله واليه لذهبت على
 من الالهوت فامته عاريا
 او رقتا بغيره الى النبي الاصم
 ودمعه ودمها ايلها كبد فاطرها

Copyright © King Saud University

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>